

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاد المال والأعمال

أثر التجارة البينية العربية على التكامل الاقتصادي العربي

٢٠١١-٢٠٠١

The Impact of Inter-Arab Trade on Arab Economic Integration

٢٠٠١-٢٠١١

إعداد

حنين عبد الله محمد الحسبان

إشراف

الدكتور تركي مجム الفواز

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٤

تفويض

أنا حنين عبد الله محمد الحسبان، أفوض جامعة آل البيت بتزويد المكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص بنسخ من رسالتي عند طلبهم، بما يتوافق والتعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: ١٢٢٠٥١٢٠٠٨

أنا الطالبة: حنين عبد الله محمد الحسبان

الكلية: إدارة المال والأعمال

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي

أقرّ بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها النافذة المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

أثر التجارة البينية العربية على التكامل الاقتصادي العربي

٢٠١١-٣٠٠١

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية. كما أنتي أعلن بأن رسالتي هذه غير منقوله أو مستلته من أية رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم؛ فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبيّن غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، من غير أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد، بأية صورة كانت.

توقيع الطالبة: التاريخ / / ٢٠١٤ م

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

أثر التجارة البينية العربية على التكامل الاقتصادي العربي

٢٠١١-٢٠٠١

وأجيزت بتاريخ: ١٤ / ١١ / ٢٠١٤ م

إعداد

حنين عبد الله محمد الحسبيان

إشراف

الدكتور تركي مجهم الفواز

التوفيق

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور تركي مجهم فخير الفواز (رئيساً) المشرف

الدكتور حسين علي عريمط الزيود عضواً

الدكتور إبراهيم محمد أحمد البطاينة عضواً

الدكتور غازي إبراهيم محمد العساف عضواً



وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرِي اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴿١٠٥﴾ [التوبه: ١٠٥]

قد لا تكفي جمل العالم وشهادات الكون لتكون وساماً بين كفيك...
أبي العزيز إليك أهدي نتاج تعبي...
المحامي عبد الله الحسبان

هوينات وساعات التعب أضعها تاجاً لرؤيا على هامة من وقت معى في كل
ثانية... أمي الحبيبة اقبلي مني ثمرة تلك الأيام...
السيدة هند الحسبان

معا سنكمel تلك القلعة الشامخة... سأكون إحدى لبناتها من اليوم...
إلى إخواني وأخواتي أهديكم بعضاً من أزهار زرعتها منذ سنتين...
الدكتور محمد، الدكتور أحمد، الدكتورة صفاء، الدكتورة أمل، فيحاء، رانيا، يثرب.

تهديننا الحياة أشخاصاً نفخر لوجودهم... ونفرح بأن نهديهم إحدى ثمار التعب.. وهم
يستحقون... إليك نصفي الآخر...
المهندس حسين كوكش

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين.

الشكر لله سبحانه وتعالى على فضله وكرمه الذي أعاذه وهياً لي الأسباب حتى تمكّن من إتمام رسالتي.

أما بعد، فإنه يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور / تركي مجهم الفواز لإشرافه على هذه الرسالة وإخراجها بهذه الصورة .

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجامعة آل البيت وكلية إدارة المال والأعمال ممثلة في عميدها ولكلية أعضاء هيئة التدريس بالكلية.

كما أقدم كل الشكر والحب لوالدي الحبيب الذي كان لي خير عون بدعمه الدائم من كافة النواحي .. ووالدتي الحبيبة التي أمدتني بدعواتها المتواصلة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى من ساهم في إنجاز هذه الدراسة وإتمامها على هذه الصورة.

الباحثة

فهرس المحتويات

Contents

ملخص
Abstract
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
والدراسات السابقة
١-١ مقدمة
٢-١ أهمية الدراسة
٣-١ أهداف الدراسة
٤-١ مشكلة الدراسة وأسئلتها
٥-١ فرضيات الدراسة
٦-١ التعريفات الإجرائية
٧-١ الدراسات السابقة
٧-١-١ الدراسات باللغة العربية
٧-١-٢ الدراسات باللغة الإنجليزية
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة
١٥-١ المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة البينية العربية
١٦-١-١ ماهية التجارة العربية البينية (تعريف التجارة العربية البينية)
١٦-١-٢ طبيعة التجارة البينية العربية
١٧-١-٢ معوقات التجارة البينية العربية
١٨-١-٢ طرق التغلب على معوقات التجارة البينية العربية
٢٠-١-٢ تقسيم الدول العربية حسب هيكل الصادرات
٢١-١-٢ أداء التجارة العربية البينية
٢٢-١-٢ اتجاهات التجارة العربية البينية
٢٣-١-٢ خصائص التجارة العربية الخارجية وخصائص التجارة البينية العربية
٢٤-١-٢ التجارة العربية والتنمية الاقتصادية
٢٥-١-٢ الحواجز الجمركية وغير الجمركية
٢٥-١-٢ اهتمام الدول العربية بالتجارة العربية البينية
٢٧-١-٢ المبحث الثاني: الإطار النظري لتكامل الاقتصادي العربي
٢٧-١-٢-١ ماهية التكامل الاقتصادي (تعريف التكامل الاقتصادي)
٢٩-٢-٢ تدرجات التكامل الاقتصادي
٣١-٣-٢ المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي
٣٢-١-٣-٢ معوقات التكامل الاقتصادي والعمل العربي المشترك
٣٣-٢ دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي العربي
٣٣-٢-٣ خطوات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال رسم الخطط والاستراتيجيات
٣٤-٤-٣-٢ آثار التكامل الاقتصادي
٣٤-٥-٣-٢ مزايا التكامل الاقتصادي (هدف، ٢٠١٣: ١٤-١٥)
٣٥-٦-٣-٢ بعض التكتلات الاقتصادية العالمية
٣٧-٧-٣-٢ تجارب التكامل الاقتصادي العربي
٣٧-٨-٧-٣-٢ اتفاقيات التعاون العربي

٣٨	٢-٧-٣-٢ أهداف قيام منطقة التجارة الحرة:
٣٩	٣-٧-٣-٢ التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية:
٤١	٤-٧-٣-٢ أثر التكتلات الاقتصادية على اقتصادات الدول العربية:
٤١	٥-٧-٣-٢ بناء مؤشر التكامل الاقتصادي:
٤٣	٦-٧-٣-٢ أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية:
٤٨	الفصل الثالث: الإطار العلمي للدراسة
٤٨	والتنتائج والتوصيات
٤٩	١-٣ المبحث الأول: منهجية الدراسة Methodology of the Study
٤٩	١-١-٣ أسلوب الدراسة
٤٩	٢-١-٣ متغيرات الدراسة
٥٠	٣-١-٣ مصادر البيانات
٥٠	٤-١-٣ مجتمع الدراسة
٥٠	٥-١-٣ أدوات الدراسة
٥١	٢-٣ المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
٥١	١-٢-٣ وصف متغيرات الدراسة
٥٣	٢-٢-٣ نتائج تحليل الانحدار
٥٣	١-٢-٢-٣ نتائج الفرضية الأولى
٥٥	٢-٢-٢-٣ نتائج الفرضية الثانية
٥٧	٣-٢-٢-٣ نتائج الفرضية الثالثة
٥٩	٣- النتائج والتوصيات
٥٩	١-٣-٣ نتائج اختبار الفرضيات:
٦٠	٢-٣-٣ الاستنتاجات:
٦١	٣-٣-٣ التوصيات:
٦٢	قائمة المراجع
٦٤	أولاً- المراجع العربية
٦٨	ثانياً- المراجع الأجنبية

قائمة المداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
٢١	أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٠١	.١
٢٣	أداء الواردات العربية البينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٠١	.٢
٤٣	حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١)	.٣
٤٤	تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية والمرخص لها وفق القطر المضيف	.٤
٤٥	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	.٥
٤٧	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	.٦
٥١	ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية	.٧
٥٢	علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة	.٨
٥٣	نتائج اختبار Breuch – Pagan لتجانس البيانات	.٩
٥٤	نتائج اختبار Breuch – Pagan للأثر العشوائي	.١٠
٥٤	نتائج اختبار Hausman	.١١
٥٤	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج الأثر العشوائي (Effect Model)	.١٢
٥٥	نتائج اختبار Breuch – Pagan لتجانس البيانات	.١٣
٥٦	نتائج اختبار Breuch – Pagan للأثر العشوائي	.١٤
٥٦	نتائج اختبار Hausman	.١٥
٥٦	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج الأثر العشوائي (Effect Model)	.١٦
٥٧	نتائج اختبار Breuch – Pagan لتجانس البيانات	.١٧
٥٨	نتائج اختبار Breuch – Pagan للأثر العشوائي	.١٨
٥٨	نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربيّعات الصغرى (OLS)	.١٩

أثر التجارة البينية العربية على التكامل الاقتصادي العربي

٢٠١١-٢٠٠١

إعداد

حنين عبد الله محمد الحسبان

إشراف

الدكتور تركي مجム الفواز

ملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التجارة البينية العربية على التكامل الاقتصادي العربي في الفترة الواقعة ما بين ٢٠١١-٢٠٠١ بالاعتماد على بيانات سنوية، وتحقيق هذا الهدف تم استخدام أسلوب تحليل البيانات المقطوعية والذي يعرف بـ Panel Data باستخدام نموذج الأثر العشوائي Random Effect ونموذج الأثر الثابت Fixed Effect بالاعتماد على متغيرات الدراسة التي تتمثل في الواردات العربية البينية، والاستثمارات العربية البينية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن التجارة البينية العربية تؤثر بشكل إيجابي على التكامل الاقتصادي العربي، وأن هناك أثر للواردات العربية البينية على كل من الاستثمارات العربية البينية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لكن لا يوجد أي أثر للواردات العربية البينية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

The Impact of Inter-Arab Trade on Arab Economic Integration

(٢٠٠١-٢٠١١)

By

Haneen Abdullah M. Al-Husban

Supervisor

Dr. Torki M. Al-Fawwaz

Abstract

This study aims to measure the impact of inter- Arab trade upon the Arab economic integration for the period ٢٠٠١-٢٠١١. Panel Data Analysis methodology is implemented throughout the study in order to carry out with the previously mentioned objective.

The study depends on two models, Random Effect and Fixed Effect, which examine the variables of the Study. Thus, Imports, Investments, GDP and PC GDP of Inter-Arab Trade are variables to be investigated by those models.

Eventually, the study does not only suggest that Inter-Arab Trade is a relatively positive and direct factor influencing the Arab Economic Integration, but also lays out a distinct impact upon imports and PC GDP and investment of the Inter-Arab Trade. Nevertheless, the study did find no relation between the inter-Arab Imports and Growth Rate of GDP.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

١-١ مقدمة

تُعد المبادرات الاقتصادية المشتركة بين دول العالم من أهم الوسائل التي تحافظ على ديمومة العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وك شأن جميع دول العالم؛ فإن العالم العربي يتميز بكثير من المقومات التي تساعد على الالتقاء والتجانس بفضل التشابه في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووجود القواسم المشتركة فيما بينها، وهي التي تدعم العمل العربي المشترك مثل الدين واللغة والعادات والتقاليد (عوض، ٢٠١٠).

فالواقع العربي بحاجة إلى توحيد طاقاته وإمكاناته من خلال توجيه الطاقات العربية، بشرية كانت أم مادية لصالح النقدم والتطور، خاصة بوجود مقومات التكامل الاقتصادي التي تتوافر في الوطن العربي من ثروات مالية وطبيعية وبشرية متنوعة.

فكان الدول العربية السابقة إلى عقد المؤتمرات والندوات لإيجاد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول الأعضاء، لتسهيل عملية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

من الأهداف السياسية التي سعت خطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك إلى تحقيقها هي التجارة البينية، فمنذ بدء إنشاء جامعة الدول العربية، كان هناك عدداً من المبادرات لتحرير التجارة العربية البينية، أهمهما إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١ (عبد الهادي، ٢٠٠٦). كما كان هناك العديد من المحاولات التي تهدف إلى تحرير التجارة البينية العربية والتي سيتم ذكرها خلال الدراسة.

تُعد التجارة البينية -إذا قورنت بالتجارة العربية الدولية- أقل بكثير من حجم الطموح؛ بسبب اختلاف هيكل الإنتاج وتشابه الصناعات العربية والاعتماد على الزراعة. وعلى الرغم من الجهد المبذولة من قبل الدول العربية فيما بينها لتنشيط التجارة البينية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية والإقليمية الهدافة إلى إزالة القيود الجمركية، إلا أن هناك مشكلات ومعوقات ذات طبيعة مختلفة أدت إلى تثبيط حركة هذه التجارة.

يتضمن التكامل الاقتصادي العربي تقديم كل دولة لأخرى ما تحتاجه من عناصر بهدف تعزيز عملية الإنتاج الاقتصادي في كلا البلدين، لذلك يبقى التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ضرورياً للتحسين من أداء الدولة الاقتصادي في الساحة الدولية من جهة، وجعل اندماج الدولة في النظام العالمي الجديد اندماجاً موفقاً يعود عليها بالكثير من الفوائد لا الخسائر من جهة أخرى.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الدول العربية وتحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لها، إلا أن هذه الدول أدركت - ولو متأخراً - أهمية التكامل الاقتصادي العربي (عوض، ٢٠١٠)، لذا يبقى على دول الإقليم العربي العمل على دفع مسار التكامل عن طريق الانطلاق في مشاريع تكاملية جديدة.

لذلك تُعد التجارة البينية واحدة من أهم الأدوات التي تسهم في تحقيق التكامل، وهو أمر يفرضه الوضع الدولي الذي يدفع التجمعات الإقليمية إلى التكالّف حفاظاً على مصالحها؛ كون الدول العربية هي أحوج ما تكون إلى أن تشكل اتحادات اقتصادية تكون لها القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي يوماً بعد يوم.

وانطلاقاً مما سبق، ونظراً لأهمية موضوع التجارة البينية العربية؛ جاءت هذه الدراسة لتباحث في أثر التجارة البينية العربية في الفترة الزمنية الواقعة ما بين عامي ٢٠١١-٢٠٠١ على التكامل الاقتصادي العربي.

وقد تمثلت الدراسة في ثلاثة فصول، حيث تم في الفصل الأول تناول الإطار العام للدراسة متضمناً المشكلة والأهداف والفرضيات، فضلاً عن استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تبحث في نفس الموضوع، وصولاً إلى ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني؛ فقد تم تناول عرض للإطار النظري للدراسة؛ مقسماً إلى مباحثين خصص أولهما لمفهوم التجارة البينية العربية، وخصص الآخر لمفهوم التكامل الاقتصادي العربي، أما في الفصل الثالث فيشتمل على عرض لمنهجية الدراسة، وقد تم من خلاله استعراض أسلوب التحليل والاختبارات الإحصائية، فضلاً عن اختبار الفرضيات، وصولاً إلى عرض النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

٢-١ أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة كونها تحل الواقع الاقتصادي للدول العربية من خلال قياس أثر التجارة البينية العربية على التكامل الاقتصادي العربي.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من شح الدراسات التي حاولت أن تحدد أهم أسباب ضعف التجارة البينية العربية التي لم ترقى إلى المستوى المأمول بالرغم من التشابه الكبير بين الدول العربية. وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة حول أسباب ضعف واقع التجارة البينية العربية ، وأسباب عدم الوصول إلى حلول إيجابية تسهم في زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني.

كما توضح تجربة المشروعات العربية المشتركة، كونها من أهم أدوات العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مما يؤكد أهمية المشروعات العربية التي تدفع لإتمام مسار التكامل الاقتصادي العربي.

٣-١ أهداف الدراسة

يُعدُّ البحث في أثر التجارة البينية العربية على التكامل الاقتصادي العربي أحد أهم القضايا التي تسعى الدول العربية إلى معرفتها، مما يستدعي إمكانية البحث في واقع التجارة العربية البينية.

١- تهدف الدراسة إلى قياس أثر التجارة البينية العربية على التكامل الاقتصادي العربي .
٢- تهدف الدراسة إلى تعريف التجارة البينية العربية، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين أنماطها، والى تحليل واقع التجارة البينية العربية وتطورها وبيان خصائصها وتحديد مقوماتها ومعوقاتها.

٣- تهدف الدراسة إلى تعريف التكامل الاقتصادي العربي، وتحديد مقوماته ومعوقاته، وتوضيح مظاهر الإخفاق ومظاهر الجهد للتكميل الاقتصادي العربي، و إلى معرفة دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي العربي وأثاره.

٤- مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمّن مشكلة الدراسة في ضعف التجارة البينية العربية وإخفاق محاولات قيام تكامل اقتصادي عربي، وفي بيان أثر التجارة البينية العربية على التكامل الاقتصادي العربي، وقد تم التعبير عنها بالسؤال المحوري الآتي:

"ما هو أثر التجارة العربية البينية على التكامل الاقتصادي العربي؟"

ويتمحض عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما هو أثر الواردات العربية البينية على حجم الاستثمارات العربية البينية؟

٢- ما هو أثر الواردات العربية البينية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟

٣- ما هو أثر الواردات العربية البينية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؟

٤- فرضيات الدراسة

ولمحاولة حل مشكلة الدراسة؛ فإن الباحثة تسعى إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال الفرضية الرئيسة الآتية:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة العربية البينية على التكامل الاقتصادي العربي".

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للواردات العربية البينية على الاستثمارات العربية البينية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للواردات العربية البينية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للواردات العربية البينية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

٥- التعريفات الإجرائية

تم اعتماد التعريفات الإجرائية الخاصة بالمتغيرات كما يأتي:

التجارة العربية Inter-Arab Trade: هي مجموع الواردات وال الصادرات من وإلى الدول العربية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦).

الواردات العربية البينية Inter-Arab Import: هي مجموعة السلع المستوردة من الدول العربية ضمن إطار الوطن العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦).

التكامل الاقتصادي Economic Integration: هو عملية تنسيق مستمرة لكافة الإجراءات التي تقوم بها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع (نذير، ٢٠٠٨).

الاستثمارات العربية البينية **Inter-Arab Investment**: هي التدفقات الرأسمالية التي تكون من قبل مؤسساتٍ عربيةٍ أو مواطنين عرب تستثمر داخل نطاق الوطن العربي (عوض، ٢٠١٠).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **Gross Domestic Product Per Capita** : هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وهو مؤشر اقتصادي يقيس مستوى الرفاه الاجتماعي، ويسمى أيضاً معدل الدخل الفردي (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٤).

الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product: هو قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة التي ينتجهما المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (خساونة، ٢٠٠٥: ٣١).

٧- الدراسات السابقة

حاولت الباحثة تتبع مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة التي تضمنت أهمية دراسة التجارة البينية، وفيما يأتي استعراض لأهم الدراسات العربية والأجنبية.

٧-١ الدراسات باللغة العربية:

- دراسة روابح (٢٠١٣) بعنوان "حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة"

تهدف هذه الدراسة إلى تسلیط الضوء على الأزمة المالية العالمية وما لها من تأثيرات على حركة التجارة العالمية، كما تهدف إلى معرفة مدى قدرة التكامل الاقتصادي في تعزيز مستوى التجارة الدولية، ومحاولة الوقوف على مدى صمود التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال التبادل التجاري. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف ظاهرتي التكامل والتجارة الدولية والعلاقة بينهما، كما استخدم المنهج التحليلي لتحليل الأسباب المؤدية إلى الأزمة العالمية وأثارها على التكامل الاقتصادي بالنسبة لدول الخليج. وتم اختيار الحقبة الزمنية من عام ٢٠٠٠-٢٠١٠ بالنسبة إلى دراسة الحال.

كانت نتائج الدراسة كما يأتي:

شهدت التجارة العربية البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي تراجعاً كبيراً في أعقاب الأزمة العالمية، وكان ذلك نتيجة تراجع الطلب العالمي، وشح السيولة في الدول المتقدمة. وحدث

زيادة كبيرة في تحويل التجارة، وتراجع حركة العمالة والاستثمارات الخارجية. ومن خلال النتائج التي توصل إليها الباحث؛ فقد أوصى بما يأتي:

- ١- زيادة حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال زيادة دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر البيني لإنتاج بدائل الاستيراد.
- ٢- تنوع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وتنسيق أفضل لهيكل الإنتاج.
- ٣- المرونة في القواعد التي تحكم التجارة البينية والتدفقات لعوامل الإنتاج.

- دراسة فطيمية (٢٠١٢) بعنوان "المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية"

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مجموعة من النقاط التي كان أبرزها تطور المناطق الحرة في الدول العربية، وإبراز دور المناطق الحرة المشتركة في تنمية التجارة العربية البينية، والتعرف إلى المناطق الحرة وأثرها على الاقتصاديات التي أنشأت على أراضيها، كما بينت واقع التجارة العربية البينية.

ولتحقيق هذه الأهداف؛ استخدم الباحث المنهج الوصفي من أجل تعريف ووصف المناطق الحرة، والمنهج التحليلي باستخدام إحصاءات صندوق النقد العربي في الفترة الواقعة ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠٠٠.

وكانت نتائج الدراسة كما يأتي:

إن العمل العربي المشترك يتركز في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإن التكامل الاقتصادي يتمحور في المحاولات العربية التي هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، اعتماداً على تحرير التجارة، وتنمية التجارة، كما توصلت الدراسة إلى أن واقع التجارة العربية البينية لا يتعدى ١٠% وإن أغلبها يتم بين الدول المتغيرة، وهذا لا يعبر عن منطقة تجارة حرة، كما أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من حركة التجارة العربية البينية كالرسوم الجمركية.

ومن خلال النتائج التي توصل إليها الباحث، كانت التوصيات كما يأتي:

- ١- إعطاء الأولوية للاتفاقيات العربية الخاصة بالقاعدة الإنتاجية أو الخدمية.
- ٢- توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاح المناطق الحرة.
- ٣- الاهتمام بخدمات النقل والاتصال في الوطن العربي.

- ٤- النظر للمناطق الحرة العربية على أنها أداة تدعم العلاقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها.
- ٥- تشجيع القطاع الخاص للعمل على المشاريع المشتركة .

- دراسة عوض (٢٠١٠) بعنوان "الاستثمارات العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي".

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى واقع الاستثمار في الدول العربية، والمعوقات التي تواجه هذه الاستثمارات. وهدفت أيضاً إلى معرفة الدور الذي تلعبه الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، والتعرف إلى المشكلات التي تعيق تطور الاستثمارات العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي.

ولتحقيق أهداف الدراسة؛ اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يُعدُّ هذا الأسلوب ملائماً لطبيعة البحث والأهداف المراد تحقيقها، كما استخدمت الباحثة بعض الأساليب الإحصائية لتحليل المدى التي وصلت إليه الاستثمارات العربية البينية. وكانت نتائج الدراسة ما يأتي:

١- إن التكامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الداخلة فيه.

٢- لم تؤدي العولمة وافتتاح الأسواق على بعضها البعض إلى تقليل التكتلات الإقليمية، بل على العكس ازدادت هذه التكتلات من حيث عددها، وختلفت من حيث طبيعتها عن سبقاتها من التكتلات، وأصبحت الكيانات القطرية غير قادرة وحدتها على مواجهة المنافسة الاقتصادية على المستوى العالمي.

٣- تعاني الاستثمارات العربية البينية جملة من المعوقات التي تحول دون تناميها وتعزيز دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ومن أهم هذه المعوقات الافتقار للاستقرار التشريعي وسوء الإدارة، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضعف البنية التحتية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الباحثة؛ فإن التوصيات كانت كما يأتي:

١- ينبغي على الحكومات العربية النظر إلى التكامل العربي في إطار رؤية استراتيجية تدرك أن هذا التكامل هو طوق النجاة للدول العربية، وتعزيز السياسات التنموية المرتكزة على الانفتاح نحو أسواق التصدير.

- ٢- توسيع صلاحيات جامعة الدول العربية، والدخول الجماعي في مفاوضات شراكة اقتصادية مع التكتلات الإقليمية الأخرى، على أن تمثل الدول العربية من خلال مؤسسات وهيئات متخصصة في جامعة الدول العربية لتحقيق أقصى منفعة ممكنة من تلك الشراكات.
- ٣- زيادة دور الاستثمارات العربية البينية في تدعيم التكامل الاقتصادي العربي من خلال تحسين بيئة الاستثمار، وإزالة العقبات الإدارية.

- دراسة بوتقة وبورحطة (٢٠١٠) بعنوان " التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الأداء والمعوقات "

تهدف الدراسة إلى تحليل المستوى الذي وصل إليه أداء المنطقة العربية في الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٩٨-٢٠١٠)، وتحديد المشكلات التي تحول دون نمو التجارة البينية العربية، كما تسلط الضوء على جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنمية التبادل التجاري العربي البيني.

ولتحقيق أهداف الدراسة؛ اعتمد الباحثان على أسلوب تحليل البيانات الوصفي والكمي، وكانت بيانات البحث من صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية للاستثمار التي غطت الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٩٨-٢٠١٠). وكانت نتائج الدراسة كما يأتي:

إن تبني قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى هي بداية الطريق نحو التكامل الاقتصادي العربي، وأما الوصول إلى نهايته بنجاح فهو مرهون باستمرارية القرار السياسي والاقتصادي للمضي في هذا الاتجاه، وبالقدرة العربية على التخطيط السليم لإرساء قواعد التقارب الاقتصادي العربي، وإن الباحث يفترض أننا نملك القدرة على ذلك.

ومن خلال النتائج التي توصل إليها الباحث؛ فإن التوصيات كانت كما يأتي:

- ١- تطوير ورفع كفاءة ومستوى أداء الإدارة العامة في الدول العربية (الإدارات الجمركية، إدارات الموانئ، وإدارات المعابر الحدودية).
- ٢- الإسراع بخطوات إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية، بحيث يكون هناك تعريفة موحدة لكل الدول المنظمة لمنطقة التجارة مع العالم الخارجي.
- ٣- جعل القيود غير الجمركية أكثر وضوحاً وشفافيةً من أجل العمل على إزالتها، وذلك من خلال تحقيق الانسجام في القوانين والتشريعات المطبقة في كل دولة.

- دراسة عوض وباكير (٢٠٠٨) بعنوان "التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية"

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التجارة العربية البينية وسبل تطورها وتحليلها، والتعرف إلى خصائصها وتحديد مشكلاتها ومعوقاتها.

ولتحقيق أهداف الدراسة؛ قام الباحثان باستخدام أسلوب التحليل الوصفي والكمي المستند للمرجع والبيانات المتاحة حول موضوع البحث. وجاءت معظم بيانات البحث حول التجارة العربية البينية من صندوق النقد العربي في الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٨٠-٢٠٠٥). وكانت نتائج الدراسة كما يأتي:

١- بقيت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية متداولة ولم تزد عن (١٠%) في أحسن الأحوال. إذ لم تزد نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات الخارجية العربية عن (١١%) وللواردات عن (١٢%).

٢- قامت الدول العربية بعقد العديد من الاتفاقيات التجارية فيما بينها ضمن إطار الجامعة العربية (الوحدة الاقتصادية العربية) أو ضمن إطار إقليمي ضيق. من جهة أخرى قامت الدول العربية بتوقيع اتفاقيات تجارية مع دول العالم ضمن إطار منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي. بهذا الصدد تشير نتائج التحليل القياسي إلى وجود علاقة تكاملية بين النوعين من التجارة.

٣- قامت الدول العربية مجتمعة بجهود عديدة لزيادة التبادل التجاري فيما بينها من خلال عقد الاتفاقيات التجارية والمشاريع المشتركة والأسواق المالية وغيرها. فعلى الرغم من ارتفاع حجم التجارة ونموها؛ إلا أن نسبتها من التجارة الخارجية بقيت متوسطة، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل السياسية والإدارية والاقتصادية وغيرها.

ومن خلال النتائج التي توصل إليها الباحثان؛ فإن التوصيات كانت كما يأتي:

١- لا بد أن تتحفز الدول بشكل مباشر لتحرير التجارة البينية من قيود التعرفة الجمركية والقيود غير الجمركية وتتبع خطوات فعالة وإيجابية في هذا المجال، خاصة بالمقارنة مع الاتفاقيات التي تقوم بعدها الدول العربية في إطار منظمة التجارة الدولية واتفاقيات الشراكة الأوروبية.

٢- تشجيع الدول العربية على تبني سياسات تشجيع الصادرات كبديل لسياسات إحلال المستوردات والتركيز على تمييز الناتج المحلي العربي في مجال السلع والخدمات، والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير والميزة النسبية.

٣- لا بد أن تبادر الدول العربية بوضع الخطط المتوسطة وطويلة الأجل لإحداث تغيرات هيكلية أساسية في قواعد الإنتاج، بحيث تصبح أكثر تنوعاً وأكثر اعتماداً على المزايا النسبية

المتعددة في الدول العربية، وهنا يجب التركيز - بشكل متوازن - على جانبي العرض والطلب في آن واحد، بحيث تطور الأنواع الإنتاجية المستندة على الميزة النسبية (جانب العرض) وفي نفس الوقت أن تراعي هذه الأنواع الأذواق وأنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية (جانب الطلب) التي يمكن تمييزها في الدول العربية المختلفة مقارنة بتلك الدول الغربية؛ الأمر الذي يكسبها ميزة إضافية غير سعرية.

- دراسة نذير (٢٠٠٨) بعنوان "دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي".

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأساس النظري لظاهرة التكامل الاقتصادي بمختلف جوانبها، إضافة إلى التطرق لأهم المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية في مسيرتها التكاملية. كما هدفت إلى تحليل مسار التكامل الاقتصادي العربي وأهم مدخلاته، وإلى تقييم التجربة التكاملية للأقطار العربية وإبراز نقاط القوة والضعف فيها.

ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الباحثة البيانات المتمثلة في الإطار المكاني والزمني الذي شمل معظم الدول العربية، في الفترة الممتدة من حقبة الأربعينيات من القرن الماضي إلى العام ٢٠٠٨ من القرن الحالي، وكانت نتائج الدراسة كما يأتي:

١- يزخر الوطن العربي بثروات كبيرة تمكّن شعوب هذه البلدان من الخروج من حالة العجز، وتضعها في قائمة المنتجين والمصدرين للسلع.

٢- اتبعت الأقطار العربية عدة مداخل لبلوغ الدرجة العالمية من التكامل الاقتصادي كان أولها مدخل تحرير التجارة، ثم تشجيع انتقال رؤوس الأموال، والانتقال التلقائي إلى القوى العاملة بين البلدان العربية، وأخيراً المشروعات العربية المشتركة كمدخل إلى التكامل الاقتصادي العربي.

٣- هناك العديد من العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي حالت دون الوصول إلى محاولات الأقطار العربية، مما شكّلت حالة من التكتل الاقتصادي العربي.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الباحثة؛ فإن التوصيات كانت كما يأتي:

١- ضرورة إعادة النظر في آليات عمل مؤسسات العمل العربي المشترك، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، وخلق التنسيق والتعاون بين مؤسسات العمل العربي المشترك.

٢- توفير المناخ السياسي المناسب في الدول العربية، المتمثل في الديمقراطية، وحرية التعبير، وتفعيل مشاركة الشعوب العربية في بناء التكامل الاقتصادي العربي.

٣- على الأقطار العربية أن تعطي الأولوية للمشروعات العربية المشتركة، التي تقام برأسمال وإدارة عربية، ويسهم في إقامتها أكثر من قطرين عربين.

- دراسة بجاوية (٢٠٠٥) بعنوان "الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي".

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى الخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق دعم الاستثمار العربي البيني. ولتحقيق هذا الهدف؛ اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وكانت أهم نتائج الدراسة كما يأتي:

١- تواجه الاستثمارات العربية البينية العديد من المشكلات التي تحد من حركة انساب الأموال العربية للاستثمار، حيث يعود ذلك إلى مجموعة من المعوقات كالاختلالات الهيكلية وضعف القاعدة الإنتاجية العربية التي تعتمد بشكل كبير على الخارج.

٢- إن حجم الاستثمارات العربية البينية سجل قيمًا منخفضة مقارنة بالاستثمارات الخارجية.

٣- يشغل التكامل الاقتصادي العربي اهتماماً كبيراً لدى الدول العربية، لكن تبقى مسيرة التكامل الاقتصادي متعرّضة.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الباحثة فقد أوصت بما يأتي:

١- على الدول العربية تشجيع العلاقات فيما بينها؛ لأن اتفاقيات الشراكة الأوروبية تعكس مصالح الدول الأوروبية على حساب المصالح العربية.

٢- لا بد من التفكير جدياً والبحث في إمكانية توفير الشروط الضرورية للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية، وإمكانية الحصول على التكنولوجيا المناسبة بأقل الأسعار.

٣- التصدي للمشكلات التي تعيق من حركة الاستثمارات العربية البينية.

٤- تشجيع الابتكار والعمل على جذب الاستثمارات اللازمة للبحث والتطوير.

- دراسة الزيود والسواعي والزعبي (٤٠٠) بعنوان "تجارة الأردن البينية مع الدول العربية".

تهدف الدراسة إلى إيضاح طبيعة التجارة البينية بين الأردن وأهم الدول العربية المتاجرة معها، وإلى اختبار فرضيات محدّدات التجارة البينية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٥-٢٠٠٢، وبيان أنماط التجارة البينية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم مقياس الرقم القياسي للتجارة البينية لبيان نمط التجارة بين الأردن والدول العربية، ونموذج قياسي لاختبار محدّدات التجارة البينية، حيث استخدمت منهجه Logit Transformation لتحويل البيانات لتصبح صالحة للتحليل، وقدرت بطريقة المربعات الصغرى الموزونة . WLS

كانت نتائج التحليل القياسي مطابقة لأهم فروض النموذج النظري، وأظهرت النتائج العلاقة الإيجابية للتجارة البينية الأردنية العربية لمستويات الدخل الفردي ولحجم الدولة والتجارة الموجهة، بينما كانت سالبة بالنسبة لاختلاف حجم الدخل الفردي، ولاختلاف حجم الدولة وللدول المجاورة.

٤-٧-١ الدراسات باللغة الإنجليزية

- دراسة Hoekman and Sekkat (٢٠١٠) بعنوان "Arab economic integration"

تهدف الدراسة إلى معرفة أسباب فشل التكامل الاقتصادي العربي على مستوى التجارة البينية، ومناقشة بعض السياسات التي تعيق من حركة التجارة البينية بين الدول العربية، وتسلط الضوء على القيود السياسية التي تعرقل تكامل الأسواق العربية. وكانت نتائج الدراسة كما يأتي:

- ١- فشل التكامل بين البلدان العربية بسبب عدم إعطاء الأولوية للتبادل الإقليمي بين الدول.
- ٢- فشل التكامل الاقتصادي العربي بسبب انخفاض نسبة التجارة البينية بين الدول العربية.
- ٣- التكامل الإقليمي هو عنصر هام من عناصر استراتيجية الحكومات العربية.

كما أوصت الدراسة باقتراح بعض الأساليب التي يمكن أن تساعد على تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

- دراسة Elafif (٢٠٠٧) بعنوان "intra Arab trade and their economic integration"

تهدف الدراسة إلى تقييم أداء التجارة البينية العربية والتنبؤ فيها. وقد استخدم الباحث نموذج الجاذبية خلال الفترة الزمنية ١٩٨٥-٢٠٠٥. حيث كانت النتائج بأن التجارة العربية البينية أقل مما يتتبأ النموذج، وأن التكامل الاقتصادي العربي يتحقق عند تعزيز التجارة البينية. ويوصي الباحث بتنسيق السياسات الخارجية وتحرير التجارة العربية وتنوع الإنتاج.

- دراسة Alattrash and Yousef (٢٠٠٠) بعنوان: "Intra Arab Trade: is it too little?"

تهدف الدراسة إلى معرفة سبب اضمحلال حجم التجارة العربية البينية، كما سلطت الضوء على معرفة الأسباب التي تعرقل وتحد من حركة التجارة البينية في الوطن العربي، كما حلت الدراسة واقع الاقتصاد العربي.

استخدم الباحث نموذج غرافتي لقياس المستوى المتوقع من التجارة، ومن خلال دراسته توصل الباحث إلى أن حجم التجارة البينية العربية ضئيل جداً.

ما يميّز هذه الدراسة عن باقي الدراسات:

تُعدّ هذه الدراسة من الدراسات القليلة في الوطن العربي التي تقيس أثر التجارة العربية البينية على التكامل الاقتصادي العربي، باعتباره من أهم المواضيع التي يحتاجه الوطن العربي لبناء كيان واحد. بالإضافة إلى اختلافها من خلال استخدام المتغيرات التي تمثلت في الواردات العربية البينية كمتغير مستقل وأثره على الاستثمارات العربية البينية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تابعة.

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

١-٢ المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة البينية العربية

مقدمة:

تتميز الدول العربية عن باقي دول العالم بكونها مجموعة تتشارك بعدها عوامل كاللغة، والتاريخ، والدين، والعادات، كما تتميز بموقعها الاستراتيجي الذي تحمله، وامتلاكها على موارد مادية وبشرية هائلة، واحتواها على ثروات زراعية متعددة، لكن سوء استغلال مثل هذه الموارد أدى إلى صعوبة في تنوع هياكل الإنتاج العربي.

تحاول الدول العربية كافة -منذ فترة طويلة- تحقيق تكامل اقتصادي عربي يسمح بمرور السلع والخدمات ورؤوس الأموال من غير أي عائق جمركي، مما يدفع بأداء التجارة العربية البينية إلى الأمام. بالرغم من الجهود المبذولة من قبل البلدان العربية لتنشيط حركة التجارة العربية فيما بينهم، الذي كان من خلال الاتفاقيات الإقليمية الهادفة لإزالة القيود الجمركية، إلا أنه ما زال هناك مجموعة كبيرة من المعوقات المختلفة التي تحد من حركة التجارة البينية العربية .

١-١-٢ ماهية التجارة العربية البينية (تعريف التجارة العربية البينية)

التجارة البينية تعني التجارة بين دول الوطن العربي، وهي التجارة الداخلية. وتعتبر تجارة البينية من أهم الأهداف التي سعت السياسات العربية إلى تحقيقها وزيادتها من خلال خطط التعاون الدولي منذ إنشاء جامعة الدول العربية، كما تعتبر من الركائز التي يقوم عليها مبدأ التعاون والتكامل الدولي في الوطن العربي.

تحاول الدول العربية تجارة البينية بصفة مستمرة عن طريق عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية؛ لكن واجه ذلك العديد من العقبات التي تتبع تحرير التجارة وإلغاء القيود الجمركية وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول العربية (محمد، ٢٠٠٩).

تشابه الدول العربية في هيكل إنتاجها، كما تتشابه في صادراتها من مواد أولية كالنفط والمواد الخام، وفي استيراد المعدات والآلات والسلع الاستهلاكية؛ السبب الذي أدى إلى التخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض.

واجهت الدول العربية أعباء كبيرة لمحاولة تحرير تجارتها في مناخ اقتصادي غير متكافئ، مما أدى ذلك إلى عرقلة الإصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها الدول العربية منذ ثمانينات القرن العشرين (كبير، ٢٠٠٨).

كما أن معظم الصادرات والواردات تتركز بين الدول العربية المجاورة، وذلك بسبب انخفاض تكلفة النقل وسهولة عملية التسويق، فلذلك يجب اتخاذ إجراءات لزيادة كمية ونوعية الإنتاج وتشجيع التجارة العربية البينية.

٢-١-٢ طبيعة التجارة البينية العربية

تمثل طبيعة التجارة البينية العربية في عدة نقاط وهي :

- ١- ضعف التبادل التجاري بين الدول العربية : في الواقع لم تزد نسبة التجارة البينية العربية عن (%) ١٠ وتعتبر هذه النسبة منخفضة جداً (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٢). حيث نتج ذلك عن برود العلاقات بين الدول العربية التي سببها وجود الحواجز الجمركية وتماثل المنتجات والتركيز على تصدير المواد الأولية والزراعية والمحروقات.
- ٢- التراجع التكنولوجي: سبب سوء التمويل للمشاريع العلمية والبحث العلمي إلى التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة. كما أدى إهمال الكفاءات العربية إلى هجرة العقول والاستفادة من خبراتها في الدول الصناعية (كبير، ٢٠٠٨).
- ٣- التبعية الاقتصادية: منذ حصول الدول العربية على الاستقلال السياسي وهي تعاني من التبعية الاقتصادية لدول العالم الأول، وسبب ذلك كان في عجز الميزان التجاري لدى معظم دول الوطن العربي وارتفاع المديونية العربية (كبير، ٢٠٠٨). والتبعية الغذائية الناتجة عن نقص الغذاء في بعض الدول العربية، ووجود الحواجز الجمركية التي تمثل عائقاً في تدفق السلع، وعدم المرونة في الهياكل الاقتصادية.

يمكن القول أن الدول المتقدمة بحاجة إلى أسواق شاسعة تمكنها من عرض منتجاتها لتحقيق مصالحها، وأن الدول النامية بحاجة إلى استثمارات وصناعات تلك الدول وذلك ما يبيّنها في حالة تبعية اقتصادية دائمة.

٣-١-٢ معوقات التجارة البينية العربية

واجهت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي خلال العقود الماضية جملة من المشاكل التي وقفت حائلًا دون زيادة مستويات التجارة البينية العربية ، مما أدى إلى بقاء حجم التجارة البينية العربية متدنياً بالنسبة لحجم التجارة العربية مع العالم الخارجي.

يرجع سبب ذلك لعدة عوامل اقتصادية، وسياسية، وجغرافية؛ الأمر الذي أسهم في الحد من نموها وتطورها، ولعل ذلك ما يفسر إخفاق الدول العربية في تحرير تجارتها البينية (صندوق النقد العربي، ٢٠١٠).

١- الأسباب الاقتصادية:

من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف مستوى التجارة البينية العربية هي الأسباب الاقتصادية التي تمثلت بما يلي:

أ- تشابه الهيكل الاقتصادي للدول العربية بشكل كبير، وإصدار المنتجات المتماثلة، مما يؤدي إلى محدودية التبادل السمعي في الوطن العربي (Mehanna, ٢٠٠٤).

أدى تشابه الصناعات العربية إلى خلل في هيكل الصادرات، حيث تمثل الهيكل السمعي للتجارة البينية العربية بالمواد الخام والوقود المعدني والمنتجات الكيماوية والأغذية والمشروبات والسلع الغير مصنعة.

ب- انخفاض حجم الاستثمارات العربية البينية بسبب توتر مناخ الاستثمار في البلدان العربية وبرود العلاقات التي تربط بين هذه الدول.

ج- وجود فجوة وتباعد واضح بين التجارة البينية العربية والتجارة العربية الخارجية. (Mehanna, ٢٠٠٤).

حيث تعتمد التجارة البينية العربية على تبادل المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية والمواد الأولية. بينما تعتمد التجارة العربية مع العالم الخارجي على تجارة السلع الرأسمالية والمعمّرة والمتقدمة بارتفاع أسعارها.

هـ- ضعف هيكل التسويق وتراجعها في عملية التبادل التجاري، ونقص المعلومات الاقتصادية والتجارية الازمة للتجارة البينية. (هيكل، ٢٠٠٧ :٥٧).

أدى نقص المعلومات ذات العلاقة بالتشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية، وعدم توافر المعلومات الرسمية لدى القطاع الخاص عن خدمات النقل والتخزين إلى ضعف في هيكل تسيير الوطن العربي.

٢- الأسباب السياسية:

من أهم الأسباب السياسية التي أدت إلى ضعف التجارة البينية العربية هي:

أ- الخلافات السياسية: ترتبط العلاقات السياسية بالعلاقات الاقتصادية بشكل كبير وواضح. فأدى بروز العلاقات والخلافات السياسية بين الدول العربية إلى ضعف في اداء التجارة البينية العربية.

ب- صعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، وفرض التعرفة الجمركية والرسوم والضرائب المفروضة على السلع المستوردة من الدول العربية، ووجود الاستثناءات في اتفاقيات تحرير المبادلات في إطار منطقة التجارة العربية الحرة (مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا، ٢٠٠٥).

ج- اختلاف الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية ما يجعل عملية التعاون في التبادل التجاري غير فعالة.

أدى اختلاف الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية إلى تقليص حجم التجارة البينية العربية وتراجع عملية التبادل التجاري فيها.

د- الارتباط السياسي للدول العربية مع دول العالم الخارجي عن طريق اتفاقيات تجارية مشتركة ومنح القروض والمساعدات (Fischer, ١٩٩٣).

جعلت الاتفاقيات التجارية علاقة الدول العربية مع دول العالم الخارجي علاقة أقوى من علاقتها ككيان عربي واحد، كما طغى جانب التعاون الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية على معظم العلاقات الاقتصادية الدولية الأمر الذي حد من حجم التجارة البينية العربية.

٣- الأسباب الجغرافية:

لعبت المنطقة الجغرافية دوراً فاعلاً في تنشيط حركة التجارة البينية بين الدول العربية، فأدى ضعف كفاءة شبكة النقل سواء كان (برياً، أو برياً، أو جوياً) إلى مشكلة أسلحتها في تدني نشاط التجارة البينية العربية (عوض وباكير، ٢٠٠٨)

يمكن القول بأن الدول العربية عادة ما تستخدم النقل البحري، ولطالما كان أصعب من النقل البحري بين الدول الأوروبية. كما تعتمد التجارة البينية على الشاحنات لنقل البضائع، في حين تعتمد السكك الحديدية للتجارة العربية الخارجية.

٤-١-٢ طرق التغلب على معوقات التجارة البينية العربية

يمكن التغلب على مجموعة المعوقات التي تواجه التجارة البينية العربية من خلال اتباع الطرق الآتية:

- ١- الالتزام بكافة القرارات المتعلقة بعملية تحرير التبادل التجاري، والحد من آثار الخلافات السياسية السلبية على الاقتصاد العربي.
- ٢- زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق إشراك القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرار (مراد، ٢٠٠٤: ٦٤٢). ورسم خطط طويلة الأجل بهدف إحداث تغيرات هيكلية في قواعد الإنتاج من حيث الكمية والنوعية .
- ٣- تعزيز الاستثمارات العربية البينية ومحاولة جذبها داخل أقطار الوطن العربي (عوض وباكير، ٢٠٠٨: ٧٣). وذلك عن طريق تجهيز مناخ استثماري قادر على جذب كلا من الاستثمار العربي والأجنبي، وتوفير قاعدة بيانات تعرض فرص الاستثمار في الدول العربية. كما يشجع منح التسهيلات الإنمائية الازمة للصفقات التجارية المنعقدة بين الأسواق العربية إلى تنمية التجارة البينية العربية .
- ٤- تطوير الخدمات الازمة في مجال النقل والمواصلات لتسهيل تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية، وعدم انحصار التجارة البينية بين الدول المجاورة فقط.

٤-١-٣ تقسيم الدول العربية حسب هيكل الصادرات

تقسم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات استناداً إلى هيئة الصادرات (سليمان، ٢٠٠٣):

أولاً: مجموعة الدول العربية المصدرة للمنتجات الأولية:

هي الدول التي تعتمد سلعها المصدرة على سلعة واحدة أو سلعتين فقط، كالقطن والموز والماشية والأسماك. وتضم هذه المجموعة كل من السودان، الصومال، موريتانيا.

ثانياً: مجموعة الدول العربية المصدرة للبترول:

هي الدول التي تكون صادراتها من صادرات النفط أو الصناعات كثيفة استخدام الطاقة.

وتضم كل من (الكويت، والبحرين، وال السعودية، والإمارات، وقطر، وعمان، وليبيا، والجزائر).

ثالثاً: الدول العربية متعددة الصادرات:

هي الدول التي تتبع في هيكلها التصديرية، وتكون صادراتها كالملابس والمنسوجات والخضروات والفواكه والأسمدة والفوسفات، وتضم هذه المجموعة كل من (سوريا، والأردن، ومصر، وتونس، والمغرب).

٦-١-٢ أداء التجارة العربية البينية

يبين الجدول رقم (١) أداء التجارة العربية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٠١ لمجتمع الدراسة.

جدول رقم ١. أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٠١

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	السنة
٩٣.٩	٧٣.٦	٩٢.٦	٦٧.٦	٦٧.٢	٥٤.٢	٤٢.٧	٣٢.٩	٢٣.٨	٢٠.٩	١٦.٧٥	متوسط التجارة العربية البينية
٩٥.٣	٧٨.١	٧٨	٩٥.٨	٧٠.٦	٥٧.٥	٤٣.٨	٣٥.٧	٢٥.٤	٢٠.٩	١٨.١	الصادرات العربية البينية
٩٢.٤	٧٨.٩	٦٩.٢	٨٩.٤	٦٤.٧	٥١	٤١.٦	٣٠	٢٢.٢	٢٠.٩	١٥.٤	الواردات العربية البينية

متوسط التجارة البينية: (الصادرات البينية+الواردات البينية) ٢ %

الجدول للدول العربية الآتية (الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، وال السعودية، والسودان، وسوريا، وعمان، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن).

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد وتقرير صندوق النقد العربي خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠٠١

منذ تأسيس جامعة الدول العربية سعت الدول العربية إلى تحرير تجارتها الخارجية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والوصول إلى التنمية الاقتصادية. ومن خلال الجدول السابق يتبين أن التجارة العربية البينية حققت معدلات جيدة نسبياً خلال عام (٢٠٠١) حيث وصلت حصتها إلى

٦٧٥٪ و لم يتغير نمط التجارة البينية في الوطن العربي، حيث تميز بتركز التبادل التجاري بين الدول المجاورة.

أما في عام (٢٠٠٢) ارتفعت نسبة الصادرات العربية البينية من ١٨.١٪ كنسبة حقيقها في عام (٢٠٠١) إلى ٢٠.٩٪، كما ارتفعت نسبة الواردات العربية البينية من ١٥.٤٪ إلى ٢٠.٩٪.

استمرت التجارة العربية البينية بالتزاييد خلال عام (٢٠٠٣) لتبلغ متوسط ٢٣.٨٪ كما حققت نسبة ٣٢.٩٪ في عام (٢٠٠٤).

أما في عام (٢٠٠٥) كانت أبرز التطورات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، حيث ارتفع متوسط التجارة العربية البينية ما يقارب ١٠٪ ليبلغ ٤٢.٧٪.

استمر ارتفاع قيمة الصادرات النفطية العربية لعام (٢٠٠٦) بسبب ازدياد كميات وأسعار النفط المصدرة إلى الخارج. و كنتيجة لاستمرار النشاط الاقتصادي خلال العام فقد نمت الواردات العربية الإجمالية وحافظت على حصتها في الواردات العالمية.

بالنسبة إلى التجارة العربية البينية؛ فقد كان معدل نمو الصادرات والواردات البينية مرتفعاً، مما أدى إلى الزيادة في حصة التجارة العربية البينية. في عام (٢٠٠٧) ارتفع متوسط التجارة العربية البينية من ٦٧.٢٪ إلى ٦٧.٦٪. على الرغم من حصول الأزمة المالية العالمية في عام (٢٠٠٨) والتي نتجت عنها شح في السيولة وتقلص في حجم الموارد المالية المتاحة، فقد ازدادت نسبة للتجارة البينية لمتوسط بلغ ٩٢.٦٪.

أما في عام (٢٠٠٩) فقد تأثرت التجارة العربية الخارجية بالأزمة المالية العالمية، مما كان لها دوراً كبيراً في تراجع الطلب على النفط وانخفاض أسعاره وتباطؤ النمو الاقتصادي، فقد تراجعت قيمة التجارة العربية البينية وتراجعت قيمة الصادرات العربية البينية من ٩٥.٨٪ إلى ٧٨.٠٪، كما قلت قيمة الواردات العربية البينية من ٨٩.٤٪ بنسبة حقيقها في عام (٢٠٠٨) إلى ٦٩.٢٪. في عام (٢٠١٠) استجابت التجارة البينية لانتعاش الاقتصادي فارتفعت قيمة الصادرات العربية البينية ارتفاعاً بسيطاً لتصل إلى ٧٨.١٪ كما ارتفعت قيمة الواردات العربية البينية لتبلغ ٧٨.٩٪. أما في عام (٢٠١١) زادت قيمة الصادرات العربية البينية بنسبة ١٧.٢٪، وزادت نسبة الواردات العربية البينية بنسبة ١٣.٥٪.

أما الجدول رقم (٢) يتمثل في أداء الواردات العربية البينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٠١ لمجموعة الدول العربية (الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسودان، وسوريا، والصومال، وعمان، وقطر، الكويت، ولبنان، ولبيبا).

جدول رقم ٢ . أداء الواردات العربية البينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٠١ (مليون دولار)

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	الدولة
٦٨٤٢	٥٤٢٩.٩	٤٥٦٧.٣	٥٦٤١.٦	٤٥٢٨.٣	٤١٣١.٧	٣٥٩٧.٥	٢٥٠٤.١	١٥٨١.٨	١٢٨٠.٥	١١٦١	الأردن
٩٨٢٤.٦	٧٥٩٥	٦٣١٥.٢	٧٩٣٥.٧	٦٧٥١	٦٦٠٦.١	٣٩٦٨.١	٣٤٨٦.٥	٢٦٨١	٢٠٧٦.٧	١٩١٠.٩	الإمارات
٤٥٠١.٨	٣٣١٧.٣	٤٤٥٧.٥	٦١٥٧.٥	٤٧٠٠.٥	٣٨٧٨.٧	٣٠٩٣.٥	٢٢٨٩.١	١٨٠٦.٤	٥٦٦	٤٦٥.٢	البحرين
١٤١٣.٩	١٥٩٣.٤	١٦٠٠.٧	٢٧١٥.٣	١٥٥١.٢	١٣٧٨.٣	١٠٢١.٣	٩١٣	٧٦٨.٦	٦٦٨.٥	٥٥٠.٥	تونس
٢٤١٥.٧	١٥٨٥.٥	١٥٢٥.٨	١٠٤١.٤	٨٥١.١	٦٨٢	٥٩٧.٣	٦٤٦	٥٠٣.٢	٤٦٢.٦	٣١٨.٢	الجزائر
٢١٨.٦	٢٠٠.٥	٢١٥.٦	١٩٤.٥	١١٥.٩	١٠٥.٩	٨٥.١	١٢٩.٤	٤٠.٣	١٦٠٧	١٣٨.٥	جيبوتي
١٠٤٧٢.٤	٩٢٣٢	٧٩٥٤.٧	٨٥٥٤	٦٦١٥.٧	٥٤٣٤.٧	٤٩٣٨.٧	٣٩٠٦.٩	٢٨٨٩.١	١٩٠٦.٤	١٦٨٣.٢	السعودية
٢٥٢٢.٦	٢٨٥٦.٦	١٨٦٥	٢١٣٦.٤	١٩٢٤.٥	١٨٠٤.٤	١٧٦٥.٥	١٠٥١.١	١١٧٤.٦	٨٩٩.٥	٤١٩	السودان
٢٨٤٣.٢	٢٥٩٣.٤	٢٥١٤.٨	٢٧٩٣.٤	٢٧٠٢.٨	١٨٠٢.٢	١١٨٧.٥	١٠٤٧.٣	٦٤٦	٥٩٠.٢	٤٢٨.٥	سوريا
٦٠٥.٢	٥٣٢.٧	٣٩٥.٦	٥٦٠	٤٥٤.٤	٣٧٠.٨	٣١٠.٣	٤٨٤.٣	١٩٠.٦	١٨٠.٥	١٢٧.٩	الصومال
٧٢١١.١	٧٠٥٣.٩	٥٥٩٤.٧	٧٤٨٥.٦	٤٩٤٢.٣	٣٤١٩.٢	٢٨٦٤.٢	٣٠٧١.٥	١٨٩٥.٢	٢١١٠.٤	١٩٧٦.٤	عمان
٧١٨٥.٤	٤٢٧١.٩	٤٤٤٦	٤٤٦٢.١	٣٦٥١.٢	١٧٨٥.٦	١٦١١.٢	١٢٠٥.٢	٨١٩.٣	٥٨٣.٦	٥٣٨.٨	قطر
٤٣٨١.٦	٢٩٧٤	٢٨٨٤.٤	٣٢٦٨.٧	٢٨٠٥.٨	٣٠٧٤.٢	٢٢٣١.٣	٢٠٢٨.٧	١٥٣٨.٦	١٣٢٤.٨	١١٠١.٩	الكويت
٣٣٠٣.٩	٢٣٥٧.٧	١٢٥٢.٣	٢١٦٥.١	١٧٥١.٨	١٤٣٩.٥	١٣٢١.٦	١٣٤٤.٢	٩٢٠.٥	٦٩٧.٣	٩٤٢.٨	لبنان
١٠٩٦	١٤٣٣.٥	١١٤٥.٤	٧١٣.٦	٧٨٦.٧	٦٨٥.٧	٥٢٦.١	٣٨٦.١	٤٣٨.٦	٧٤٢.٥	٥٣٥.٨	ليبيا
٨١٤٢.٦	٦٤٣٢.٢	٥٠٧٥.٦	٧٣٢٩.٧	٤٧٧٨	٣٩٤٩.٦	٣٠٦٥.٦	١٤٦٩.١	١١٠٢.٦	١٤٦١.٥	١١٢٤.٥	مصر
٥٦٦٦	٤٨٥٢.١	٣٧٦٥.٩	٥٥٠١.٧	٣٥٤٧	٢٧٦٣.٦	٢٣٧٢.٣	١٥٦٧.٢	١٢٨٦.١	١٣٩٤.٦	١٣١١.٥	المغرب
٢٢١.٦	٢٧٠.٩	٥٤.٧	٦٧.٢	٧٩.٦	١٠٥.٧	٨٤.٩	٧٣.٩	٥٨.٢	٦٧.١	٥٢.٨	موريطانيا
١٦٥٥.٧	٣٤٠٦.٧	٣٢٢٦.٢	٤٨٩٩.٤	٣٤٧٢	٢٣٧٤.٥	٢٠٥٩.٩	١٥٢٠.٨	١٥١٦.٥	٥٥٣.٤	٩٥٥.١	اليمن

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد وتقرير صندوق النقد العربي للأعوام ٢٠١٢-٢٠٠١

٧-١-٢ اتجاهات التجارة العربية البينية

تتميز التجارة العربية البينية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية المجاورة، ومن المعروف أن الواردات العربية البينية هي نفسها الصادرات العربية البينية، مضافة إليها قيمة الشحن والتأمين، لذلك فإن الهيكل السلعي للواردات العربية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي لل الصادرات العربية، لكن عملياً هناك اختلافات إحصائية تترجم عن اختلاف أساليب التسجيل، مما قد يؤدي إلى فرق بين أرقام الواردات وال الصادرات العربية البينية. وعلى الرغم من هذه الاختلافات فقد حافظت الواردات العربية على نسب مقاربة لل الصادرات العربية البينية.

٨-١-٢ خصائص التجارة العربية الخارجية وخصائص التجارة العربية البينية

أولاً: خصائص التجارة العربية الخارجية.

١- تعدّ أوروبا هي الشريك التجاري الرئيس للدول العربية.

٢- المحروقات هي الصادرات الرئيسية للدول العربية .

ثانياً: خصائص التجارة البينية العربية .

١- محور التجارة البينية بين الدول المجاورة.

٢- المواد الخام والاغذية والمواد الزراعية هي الصادرات الرئيسية لدول العربية.

٩-١-٢ التجارة العربية والتنمية الاقتصادية

تعنى التنمية الاقتصادية بتقدم وتطور المجتمع الناتج عن اتباع طرق إنتاج أمثل وزيادة الإنتاج عن طريق تطوير المهارات وتحسين التنظيمات القائم عليها الإنتاج (عبد العزيز والبقي، ٢٠٠٣: ٢٠). كما يقصد بالتنمية الاقتصادية بزيادة رأس المال المترافق في المجتمع، وزيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسين نوع الحياة. كما تتضمن التنمية التغيرات في المجال الاقتصادي والاجتماعي (عطية، ٢٠٠٣: ١١).

يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي زيادة وتحسين في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة ضمن موارد اقتصادية معينة، حيث تكون بفعل إجراء إداري. كما يعتبر توفير فرص العمل وزيادة الدخل وتحقيق الأمن القومي هو تنمية اقتصادية.

تلعب التجارة العربية البينية دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تخفيض نفقة الإنتاج وانتشار الاستثمارات العربية البينية والمشروعات المشتركة. كما تحول اقتصاديات الدول الأعضاء من اقتصاد أقل نمواً إلى اقتصاد أكثر نمواً متقدماً ومتطوراً؛ وذلك يقدم التكامل الاقتصادي العربي خطوة إلى الأمام؛ فتحقق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي كنتيجة للتجارة البينية، وإلغاء القيود الجمركية أو أي معوقات أخرى، وزيادة حجم الاستثمارات البينية.

على الدول العربية النظر إلى مسارها التنموي؛ لأنه من الصعب جداً تحقيق التنمية الاقتصادية بجهود منفردة، إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة فردية لدولة عربية واحدة من غير اللجوء إلى الدول العربية الأخرى لتبادل المنافع المشتركة.

١٠-١ الحواجز الجمركية وغير الجمركية:

الحواجز الجمركية: تصنف الدول العربية إلى دول ذات تعرفة جمركية منخفضة، ودول ذات تعرفة جمركية مرتفعة، تتمثل الدول ذات التعرفة الجمركية المنخفضة بدول مجلس التعاون الخليجي، أما الدول ذات التعرفة الجمركية المرتفعة فتتمثل بباقي الدول العربية.

في عام ١٩٩٠ كنتيجة لتصحيح الإطار الاقتصادي حدث انخفاض ملحوظ في معدلات الرسوم الجمركية على واردات الأردن، ومصر، وتونس، والمغرب (كبير، ٢٠٠٨ : ٧٣).

الحواجز غير الجمركية: تتمثل الحواجز غير الجمركية بما يأتي:

- **التراخيص:** وهي تراخيص الاستيراد على الواردات في (الأردن، سوريا، والسودان، والجزائر، والعراق، والصومال، وعمان، واليمن، ولibia، و Mori tania)، حيث تكون حسب قوائم سلعية تحدها سلطات معنية في كل من (السعودية، قطر، وتونس، والبحرين، والكويت، والمغرب، ولبنان، ومصر).

- **التدابير النقدية:** تتمثل بإيداع مبلغ للحد من الواردات يتراوح بين ١٠% إلى ١٠٠%، كما هناك دول فرضت الإيداع المسبق وهي (الأردن، سوريا، والعراق، والسودان، ولibia، وعمان، ومصر، ولبنان، والمغرب، واليمن، و Mori tania).

القيود شبه الجمركية: تعد هذه القيود رسوماً إضافية تفرض على الواردات، تتميز بعدم وضوح الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارتها.

١١-١ اهتمام الدول العربية بالتجارة العربية البينية

حظى موضوع التجارة العربية البينية وحرية انتقال رؤوس الأموال باهتمام بالغ منذ إنشاء جامعة الدول العربية؛ لكن وجود الاتفاقيات لا تكفي لوحدها لانسياب رؤوس الأموال بين الدول العربية؛ بسبب العوامل الأخرى كنوعية العلاقات التي تربط بين هذه الدول.

حاولت أغلبية الدول العربية تطوير أجهزتها المسؤولة عن الاستثمارات العربية البينية ، وإنشاء مجلس أعلى خاص بالتنمية الاقتصادية، ومجلس أعلى للشئون الاقتصادية والاستثمار. وركزت بعض الدول العربية على تطوير قوانين تشجيع الاستثمار وخاصة قوانين الاستثمارات العربية البينية (عبد الحميد، ٢٠١٠).

لابد من وجود إرادة سياسية لتنمية التجارة البينية العربية ، ولصنع استثمارات عربية بينية قادرة على جذب كلا من الاستثمار العربي والأجنبي. ووجود الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي

في الدول العربية نفسها، وأيضاً تتمتع الدول العربية بالاستقرار الاقتصادي وعدم تذبذب أسعار الصرف، وتوفير قاعدة بيانات تعرض فرص الاستثمار في الدول العربية، وأخيراً تقديم تشريعات واضحة ومنظمة لآلية الاستثمار في الأقطار العربية.

٤-٢ المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي

المقدمة:

أصبحت قضية التكامل الاقتصادي العربي من أهم القضايا التي تثار حالياً على الصعيد النظري والعملي، وليس هذا الاهتمام إلا امتداد لمراحل سابقة ومحاولات جاهدة لتحقيق وحدة اقتصادية.

بدأت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي مع تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، حيث ركز فيها على تحرير حركة التجارة البينية العربية بين أقطار الوطن العربي، وبدأت محاولات التكامل الاقتصادي العربي في نهايات القرن الماضي، أي في أواخر الخمسينات، عند قيام كل من (الأردن، ومصر، وسوريا، والكويت، والمغرب) بإنشاء سوق عربية مشتركة، وقد تمكنت تلك الدول من مصادقة اتفاقية السوق المشتركة عام ١٩٦٤، وكان ذلك بهدف إلغاء كافة العوائق الجمركية خلال فترة عشر سنوات، لكن تعثر ذلك الطموح على مدى أربع جولات من المفاوضات وعلى إثرها توقفت محاولات توحيد التعرفة الجمركية بشكل نهائي عام ١٩٧١.

لكي يتحول الوطن العربي إلى كيان حيوي فعال؛ يجب على الدول العربية أن تحقق تكاملاً اقتصادياً عربياً، وإحداث تغيرات عملية وفعلية في دور مؤسسات العمل العربي المشترك .(Hoekman and Galal, ٢٠٠٣)

من خلال هذا المبحث سنتناول التكامل الاقتصادي من الجانب النظري بعرض أهميته وأهدافه ودواته، كما سنبرز العقبات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي وتحدد من مسیرته وتطبیقه.

٤-٢-١ ماهية التكامل الاقتصادي (تعريف التكامل الاقتصادي)

اختلف الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فيعرف التكامل حسب أهدافه أو أسبابه، فمصطلح التكامل الاقتصادي لم يحظ باتفاق عام شأنه شأن المفاهيم الاقتصادية الأخرى، ويرجع هذا الاختلاف إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المحقق بين مجموعة من الدول، وفي شكله الذي يكون من خلال اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو تكتلات إقليمية.

يمكن تعريف التكامل من الجانب "اللغوي" : إنه قيام مجموعة من الأجزاء بالاتحاد في كيان واحد، أي أن تكون الأجزاء هي دُولٌ مستقلة والتي تسعى إلى إقامة علاقات قوية فيما بينها، حيث يحدث ذلك في دول ضمن نطاق جغرافي معين (الأمام، ٢٠٠٠ : ١).

أما التكامل من الجانب "الاقتصادي" فيعرفه الاقتصادي "بيلا بلاسا" : إنه الحالة التجارية التي يلغى فيها جميع أنواع التمييز بين الاقتصاديات القطرية. وعرفة الاقتصادي جان تينبرجن: إنه العملية التي يتم فيها بناء المظهر الاقتصادي للدولة، وفيه تلغى جميع القيود من خلال التنسيق والتوحيد (القرزوني، ٢٠٠٤ : ١٣١-١٣٢).

أي أن التكامل حالة تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة وإلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

يعُبَّر عن التكامل بعملية الاتحاد الاقتصادي التي تحصل بين دولتين أو بين عدة دول، حيث يؤدي ذلك إلى توثيق العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية والزراعية والصناعية، بحيث لا يحدث أي تضارب بين تلك السياسات للدول المتكاملة ولا أي صورة من صور المنافسة (محمود، ٢٢٣: ٢٠٠٩).

كما هو تعاون متبادل بين دول لها مصالح مشتركة مع اختلاف نوعية الموارد المادية والبشرية، كما أنه يسعى إلى تحقيق أهداف جماعية وليس فردية (مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، ٢٠١٠).

يمكن القول: إن التكامل الاقتصادي العربي هو صفة تطلق على العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي لجعل المجتمع واحداً، وليتمنع بمقومات اقتصادية مشتركة، ومن ميزاته أنه لا يمنع دخول رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأشخاص، وذلك بإزالة كافة العوائق بين أجزائه، كما أن التكامل هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كهدف يمكن تحقيقه.

تفق معظم التحليلات على خلاصة نتيجتها أن محاولات التكامل العربي لم تتكلل بالنجاح، ولم تصل إلى المستوى المطلوب، إلا أنه لا يمكن إنكار بعض محاولات إنجاز ذلك التكامل ولا يمكن إخفاء أبعادها على العلاقات الاقتصادية على الرغم من أنها كانت محدودة. لذلك لا بد من النظر إلى جميع جوانب النجاح والإخفاق لقدرة على تحديد واقع التكامل الاقتصادي العربي .

بدأت البلاد العربية مرحلة جديدة من مراحل التكامل الاقتصادي التي تقوم على مبدأ التكامل الإقليمي بين عدد محدد من البلدان العربية، بدلاً من التكامل القومي الذي يشتمل على جميع البلدان العربية، فقد ظهرت في بداية الثمانينيات من القرن العشرين بعض التكتلات الإقليمية

العربية كمجلس التعاون الخليجي الذي أسس عام ١٩٨١ ، واتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩ و مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩ (كبير، ٢٠٠٨).

٢-٢ تدرجات التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل عملية تطوير للعلاقات الاقتصادية بين الدول من خلال تحقيق عوائد مشتركة بداخل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية . ويأخذ التكامل الاقتصادي المراحل والتدرجات الآتية:

١ - اتفاقية التجارة التفضيلية Preferential Trade Agreement: وهي أقدم درجات التكامل وفيها تقوم الدول الأعضاء بالاتفاق على إزالة العوائق التجارية فيما بينها (محمد ونجا، ٢٠٠٩، ١٧٧-١٧٦).

تشكل اتفاقية التجارة التفضيلية أضعف حلقة في التكامل الاقتصادي، خلال هذه المرحلة تخضع دول التكتل العوائق التجارية مع المحافظة على مستوى من العوائق على السلع المستوردة من خارج التكتل.

٢ - منطقة التجارة الحرة Free Trade Area: تلتزم الدول الأعضاء بإلغاء القيود على الواردات مع عدم الالتزام بتعرفة جمركية موحدة، والاحتفاظ بتعريفاتها تجاه البلدان الأخرى غير الأعضاء. اي الغاء الرسوم الجمركية مع الدول الأعضاء وبقاء الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء.

٣ - الاتحاد الجمركي Custom Union: يقوم الاتحاد الجمركي على أساس توحيد التعرفة الجمركية التي تخص الدول الأعضاء، وإلغاء كافة الرسوم الجمركية، مما يسمح بالتقدم نحو التكامل .

في هذه المرحلة تلغى الرسوم الجمركية داخل وخارج التكتل، وهي خطوة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، وفيها يتم احلال التعرفة الموحدة محل التعرفة الوطنية.

٤ - السوق المشتركة Common Market: يتم إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والعمل بالإضافة إلى حرية حركة السلع وتطبيق تعرفة جمركية موحدة بين الدول الأعضاء من غير قيود تعرقل انسابها .

ويكون مواطنو الدول الأعضاء لهم نفس الحق في المميزات من حيث فرص العمل والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.

٥- الاتحاد الاقتصادي Economic Union: تكون هذه المرحلة بعد السوق المشتركة، فهي تعنى بتنسيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والسياسات الاجتماعية والضريبية وما يتعلق بسعر الصرف، وكل ذلك بالإضافة إلى خصائص السوق المشتركة .

٦- الاندماج الاقتصادي Economic Integration: يُعد الاندماج الاقتصادي أقصى مرحلة يمكن الوصول إليها في التكامل الاقتصادي وأعلى درجاته، ويتم فيها توحيد السياسات الاقتصادية المالية والنقدية و اختيار عملة موحدة وجهاز إداري موحد، والعمل ضمن سلطة إقليمية عليا، ويطلق على هذه المرحلة بالتكامل الاقتصادي الكلي .

بعد الاندماج الاقتصادي أقوى مرحلة من مراحل التكامل بحيث تصبح الدول وكأنها اقتصاد واحد، وتنتهي حرية تبني سياسات مالية ونقدية خاصة.

٢- ٣ المبحث الثالث: مقومات وعوائق التكامل الاقتصادي

تُعدُّ الدول العربية بحاجة إلى تطبيق مفهوم تكامل الاقتصادي بسبب امتلاكها ثروات مادية وبشرية قد يجعلها أكثر الدول تكاملاً، ولما تتوافر فيها عوامل مشتركة كال التاريخ، واللغة، والعادات والتقاليد، والموقع الجغرافي. وهذه المقومات قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي فعال. فتتمحور مقومات التكامل الاقتصادي بما يلي:

أولاً: توافر الموارد الطبيعية في الدول العربية فضلاً عن موقعها الاستراتيجي

تتمتع الدول العربية بالعديد من الموارد الطبيعية الهائلة مثل المواد الخام وفي مقدمة هذه الموارد البترول والغاز الطبيعي، كما أن موقع الوطن العربي الجغرافي المتوسط له أهمية استراتيجية (Jovanovic and Lipsey، ١٩٩٨؛ Amin، ١٩٨٢).

لكن السياسات الاقتصادية غير قادرة على توظيف الموارد الطبيعية والمعادن بشكل كامل، ولم يستغل الوطن العربي إمكانياته وموارده الاقتصادية التي يمتلكها (الجوزي، ٢٠٠٨: ٢٦). لذلك لا بدَّ من وضع البرامج في المستقبل لحصر استغلال الموارد الملموسة وغير الملموسة العامة والخاصة، سواء كانت بشرية أو مادية.

ثانياً: توافر الموارد البشرية ورؤوس الأموال في الوطن العربي

تعاني الموارد البشرية في الوطن العربي من مشكلة البطالة بجميع أشكالها وأنواعها، مما قضى على الرغبة في المشاركة بعملية التنمية، الشيء الذي دفع إلى هجرة المورد البشري إلى دول أخرى.

كما اتفق معظم المفكرين الاقتصاديين بأن الوطن العربي يشتراك في مقومات أساسية تزيد من فرص التكامل العربي مثل (قرزوني، ٢٠٠٤: ٢٧٩-٢٨٠) :

١- المقومات التاريخية: التي تتمثل في التاريخ المشترك وقوة الترابط بين الدول العربية .

٢- المقومات الجغرافية: يتمتع الوطن العربي بمقومات جغرافية مناسبة للإقامة تكفل من حيث المساحة والمناخ، كما يتمتع بموارد طبيعية وثروات حيوانية تساعده في التقدم نحو التكامل.

٣- المقومات السياسية: في الوطن العربي توافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية وبين حكوماتها القائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار، كما تتجلى وبصورة رئيسية توافر إرادة سياسية مشتركة.

٤- المقومات الاقتصادية: هناك تجانس في المستوى الاقتصادي ، فنكون فرصة التكامل أكبر عند الدول التي تتقرب اقتصادياتها. وفي الدول التي تنسجم سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية، لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية، بهدف التوفيق بين المصالح الإقليمية والوطنية (رحمة، ٢٠١١: ١٠ و ١٤).

١-٣-٢ معوقات التكامل الاقتصادي والعمل العربي المشترك

أما معوقات وعقبات التكامل الاقتصادي فتتمحور فيما يأتي:

أولاً: الاختلالات الهيكيلية وصعوبة التنسيق بين اقتصاديات الوطن العربي

خلال نصف القرن الأخير حصلت تحولات في الوطن العربي من حيث الأنظمة الاقتصادية والسياسية، حيث انشغلت بعض الدول بالحركات التحريرية مثلاً حدث في ليبيا واليمن، والبعض الآخر كان تحت السيطرة الاستعمارية، مما أدى إلى حدوث بلبلة في فكر المستثمرين الذين خشوا الاستثمارات في مناخ غير مستقر ومتزعزع (يوسف، ٢٠٠٥: ٦٤).

تحدث الاختلالات الهيكيلية في اقتصاد الوطن العربي عند الاعتماد على عدد محدد من المواد الخام للتصدير وعلى اعتماد سلعة واحدة للتصدير.

ثانياً: التبعية الاقتصادية والتبعية المالية

تعني التبعية الاقتصادية "سيطرة اقتصاد البلد المتقدم على اقتصاد البلد النامي، حيث يخضع اقتصاد البلد النامي إلى التغيرات التي تحدث على اقتصاد البلد المتقدم، وأيضاً إلى القرارات التي تصدر عنه (السيريتي والفيل، ٢٠٠٩: ٣٠٢-٣٠٣).

فتمثل التبعية الاقتصادية بعلاقة اقتصاديين يتسع أحدهما على حساب الآخر، وهي علاقة غير متكافئة وفيها استغلال الدولة المتقدمة للدولة النامية وهذا ما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر السيادة داخل إقليمها.

أما التبعية المالية فهي ارتباط النظام المالي والنقدi للبلد النامي (الخاضع) بالنظام المالي والنقدi للبلد المتقدم (المسيطر)، وقد وجد ذلك الارتباط في الوطن العربي منذ بداية تأسيس النظام الرأسمالي الذي كانت تمثله الدول المسيطرة على الدول النامية ومنها العربية (Saidi, ٢٠٠٣). ومثال على ذلك الدول العربية النفطية وغير النفطية، مما يؤدي إلى عرقلة إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

٢-٣-٢ دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي العربي

تتمحور الدوافع والأهداف في المنافع التي ستعود على الدول العربية من وراء التكامل الاقتصادي وهي:

- ١- يمنح التكامل الاقتصادي الدول الأعضاء الأهمية في إملاء مطالبها على الدول الخارجية عن نطاق التكتل، وذلك نظراً لقوة سيطرتها في الإنتاج.
- ٢- الحد من البطالة التي تعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية، أو العمل على إعادة توزيع السكان، مما يؤدي إلى تحقيق التناوب بين الموارد المتاحة وعدد السكان.
- ٣- توسيع حجم السوق، مما يؤدي إلى تطوير النشاطات الاقتصادية وزيادة في معدلات الاستثمار، وعرض المنتجات من غير قيود، وذلك يُعد خطوة أولية قبل الخروج إلى السوق العالمية (العويسات، ٢٠٠٠: ٧٤). يعتبر صغر حجم السوق المحلي هو الدافع الأساسي لعدم قدرته على استيعاب كميات السلع المنتجة.
- ٤- تطوير البنية التحتية والقاعدة التكنولوجية التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة ودفع عملية النمو الاقتصادي إلى الأمام (خلف، ٢٠٠١: ١٨٣-١٨٥).

٣-٣-٢ خطوات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال رسم الخطط والاستراتيجيات

لتحقيق تكامل اقتصادي عربي يجب رسم الخطط والاستراتيجيات التي تساعد من تقدم خطواته للأمام كما يلي (مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، ٢٠١٠):

- ١- رسم الخطط والاستراتيجيات: عند رسم الخطط والاستراتيجيات يجب إسنادها وتوكيلها إلى مجموعة من الخبراء الذين يتمتعون بالدقة والحكمة والإدراك لما يجري حولهم في الدول الصناعية، وعدم التحيز إلى فئة معينة ووجود الحس القومي العربي لديهم للقدرة على رسم خطط تحقق مفهوم التكامل.
- ٢- عدم السماح للسيطرة الأجنبية أن تسيطر على تركيب الاستراتيجيات: أي التقليل من الاستعانة بخبراء أجانب لرسم خطط التكامل الاقتصادي.
- ٣- تحديد الأدوار: أي تحديد نصيب كل دولة في الأخذ والعطاء، مع بيان واضح من خلال النسب المئوية عن مساهمات كل دولة بالقيم النقدية أو بالأحجام والكميات. مع الاحتفاظ بسرية المعلومات.

٤- المراجعة الدورية للإنجازات: مراجعة الأهداف المحققة وغير المحققة خلال فترة الاستراتيجية، واقتراح التعديلات اللازمة لضمان استمراريتها.

٣-٢-٤ آثار التكامل الاقتصادي

للتكمال الاقتصادي العربي العديد من الآثار كالحد من التبعية الاقتصادية والتمويل الخارجي، كما يتتيح التكامل من فرص العمل ، ويؤدي إلى زيادة حجم السوق. ويؤثر التكامل الاقتصادي على كل من الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية كما يأتي:

أولاً: أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي

تحث الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الأسواق التي تتمتع بربحية أكبر ومخاطر أقل، لذلك تعمل الدول المتكاملة على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها من خلال عرض منتجاتها بتكلفة أقل وتوفير مناخ استثماري مناسب (عبدالحميد، ٢٠٠٦: ١٤٨).

فيحقق التكامل الاقتصادي مناخ استثماري مناسب قادر على جذب كلا من الاستثمار العربي والأجنبي.

ثانياً: أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية

للتكمال الاقتصادي أثران على التجارة الدولية، أحدهما إيجابي والآخر سلبي (أبوشرارة، ٢٠١٠: ٣٩٠-٣٩١).

الأثر الإيجابي: يحدث عند اعتماد دولة من الدول الأعضاء سلعة معينة لاستهلاكها وتقوم باستيرادها من دولة أخرى (عضو) تنتجه بأقل تكلفة وأكثر كفاءة. ويسمى ذلك بخلق التجارة.

الأثر السلبي: يحدث عند اعتماد دولة من الدول الأعضاء سلعة معينة في استهلاكها وتقوم باستيرادها من دولة (غير عضو). وهو ما يسمى بتحويل التجارة.

٣-٢-٥ مزايا التكامل الاقتصادي (هادف، ٢٠١٣: ١٤-١٥)

للتكمال الاقتصادي العديد من المزايا، حيث تختلف هذه المزايا باختلاف الدولة، ومنها:

- ١- تخصيص الموارد المتاحة لدى الدول الأعضاء واستخدامها الاستخدام الأمثل.
- ٢- خلق بيئة اقتصادية مستقرة تنظم العلاقات التجارية.
- ٣- تكامل عناصر الإنتاج بين الدول، فقد يتواجد عنصر إنتاج في دولة، غير متواجد في دولة أخرى.
- ٤- تحسين مناخ التجارة البينية بين الدول الأعضاء.
- ٥- تحدي التكتلات الاقتصادية الكبيرة ومواجهتها.

٦-٣-٢ بعض التكتلات الاقتصادية العالمية

يعتبر التكتل صيغة من صيغ التكامل التي تم بين مجموعة من الدول المجاورة (تاريخياً واقتصادياً وثقافياً) لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة. ما يعرف التكتل بالتجمّع والانضمام إلى منطقة اقتصادية لتخفيف عقبات التجارة الدولية ولمواجهة التحديات الاقتصادية التي سوف يشهدها الاقتصاد العالمي.

أولاً: أهم التكتلات الاقتصادية العالمية

لا تعد التكتلات الاقتصادية من الظواهر الحديثة، بل ترجع إلى بداية القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الظاهرة الجديدة هي سرعة إنشاء مثل هذه التكتلات خصوصاً في الدول المتقدمة (خداكرم، ٢٠٠٣: ١٧٤).

إن تسامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في الدول النامية يدفعنا لإيجاد أثرها على تجارب الدول النامية وال العربية، لذلك سيتم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة أقسام كما سيأتي: (خداكرم، ٢٠٠٣: ١٧٢)

- واقع التكتلات الاقتصادية.

- التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم.

- التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية.

١- واقع التكتلات الاقتصادية.

ظهر النظام الدولي الجديد بعد التغيرات التي حدثت على الصعيد العالمي للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ومن أهم تلك التغيرات هو توقيع مائة وإحدى عشر دولة على اتفاقية مراكش

بهدف إنشاء منظمة التجارة العالمية وتطبيق مصطلح العولمة في الواقع على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (العفوري، ٢٠٠٠: ١٣).

٢- التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم.

أ- التكتل الاقتصادي الأوروبي:

يُعد التكتل الاقتصادي الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية على مستوى العالم، ويصل متوسط حجمه التجاري إلى ١٥٠ مليار دولار، وذلك يتجاوز تجميع النافتا، كما دخله القومي يصل إلى ٧ آلاف مليار دولار، وذلك يحق أكبر دخل قومي في العالم. كما يبلغ عدد سكانه ٣٨٠ مليون نسمة مع دخل فردي مرتفع، ويعتبر أكبر سوق اقتصادي داخلي (عبد الحميد، ٢٠٠٣: ١٢٠-١٢١).

ب- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية:

بدأ التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية في عام ١٩٩٣ عند مصادقة الكونغرس الأمريكي على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك.

يمثل هذا التكتل أكبر منطقة تجارة في العالم، بحجم اقتصادي وصل إلى ٧ تريليون دولار، و٣٦٠ مليون نسمة من المنتجين والمستهلكين، و٦٧٠ مليار دولارا من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن حجم التجارة الخارجية له تصل إلى ١٠١٧ مليار دولار، كل ذلك عدى عن الثروات والصناعات المتقدمة إضافة إلى المستويات التكنولوجية العالية.

هدف هذا التكتل في المرتبة الأولى تحقيق اقتصاد قوي ومتماستك للدول الأعضاء، ثم يطمح إلى منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي، وبالتحديد الاتحاد الأوروبي (عبدالحميد، ٢٠٠٣: ١٢٢-١٢٣).

ج- التكتل الاقتصادي الآسيوي:

يشكل التكتل الآسيوي رابطة جنوب شرق آسيا التي تعرف بـ "الآسيان"، التي تشمل ٦ دول وهي سنغافورة، وมาيلزيا، وتايلاند، وبروناي، وأندونيسيا، وأنشئت عام ١٩٦٧ بهدف معرضة الشيوعية.

أما جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية المعروفة بـ APEC فت تكون من ٨ دول في مقدمتها اليابان، والصين، واستراليا، وكندا، والمكسيك، والولايات المتحدة، وكانت كرد فعل على إعلان أوروبا الموحدة (عبد الحميد، ٢٠٠٣: ١٢٤).

٧-٣-٢ تجارب التكامل الاقتصادي العربي

بدأت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي عند إنشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، حيث انطلقت لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي العربي (لطفي، ٢٠٠٨: ٢٤٩-٢٥٠).

١-٧-٣-٢ اتفاقيات التعاون العربي:

عام ١٩٥٣ عقدت اتفاقية التبادل التجاري والتراخيص بين دول جامعة الدول العربية التي تضم كل من (الأردن، ومصر، وسوريا، ولبنان، وال سعودية، والعراق، ولibia) بهدف توحيد التعرفة الجمركية ومنح الإعفاء الجمركي لبعض المنتجات الحيوانية والنباتية. عوض الله، د.ت: ٣١٦). كما عقدت اتفاقية انتقال رؤوس الأموال؛ لكنها لم تنجح (نور الدين، ٢٠٠٦: ٣٣).

عام ١٩٥٧ عقدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية كثلاثة مداخل (فطيمية، ٢٠١٢):

- ١- المدخل التجاري عن طريق السوق المشتركة.
- ٢- المدخل الإنتاجي كالشركات العربية المشتركة.
- ٣- المدخل الإحصائي لبناء قاعدة تكاملية مشتركة.

عام ١٩٦٤ اتخذ قرار إنشاء السوق العربية المشتركة لأربع دول عربية وهي الأردن، سوريا، ومصر، والعراق. حيث هدفت إلى حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، حرية العمل والإقامة، حرية انتقال الأفراد (عريقات، ٢٠٠٧: ٣٢٠).

عام ١٩٧٠ عقدت اتفاقية الرساميل العربية.

عام ١٩٧٤ عقدت اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين مواطني الدول العربية والدول المستقبلة للاستثمارات العربية (داودي، ٢٠٠٧).

عام ١٩٨١ عقد اتفاقية تيسير التجارة وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي تضمنت ما يأتي: (أبوجرب، ٢٠٠٨: ٢٤٢)

- ١- تحرير التجارة من الرسوم والقيود الجمركية بين الدول العربية.
- ٢- المبادلة المباشرة في التجارة العربية البينية.
- ٣- حماية السلع العربية عند مواجهة السلع غير العربية في الأسواق.
- ٤- مراعاة ظروف الدول الأعضاء.
- ٥- العدالة في توزيع المنافع والأعباء بين الدول الأعضاء.
- ٦- عدم اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية بين الدول الأطراف في المجال التجاري.

عام ١٩٩٦ من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتضمنت الأهداف الآتية: (العفوري، ٢٠٠٤: ٢٧٢).

- ١- إلغاء القيود غير الجمركية على السلع بين الدول العربية.
- ٢- مشاركة وتبادل المعلومات التجارية بين الدول العربية.
- ٣- إنشاء تكتل اقتصادي عربي موحد.
- ٤- تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية.
- ٥- زيادة حجم المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.
- ٦- المعاملة التفضيلية للدول العربية الأقل نمواً.

عام ١٩٩٧ صدر قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي لجامعة الدول العربية لقيام منطقة التجارة الحرة العربية طبقاً لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة، ووضع برنامج تنفيذي لإنجاحها خلال فترة عشر سنوات أي اعتباراً من ١/١/١٩٩٨.

عام ٢٠٠١ أقر لتخفيض المدة لغاية ١/١/٢٠٠٥ (رزيق، ٢٠٠٥: ١).

٢-٧-٣-٢ أهداف قيام منطقة التجارة الحرة:

- ١- وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي يمتنع بمكانه في الساحة الدولية.
- ٢- تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية للوصول إلى حالة التكامل الاقتصادي.
- ٣- تنمية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي (العفوري، ٢٠٠٤: ٢٧٢).
- ٤- الاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية.

٣-٧-٣ التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية:

ظهرت التجمعات الإقليمية العربية كنتيجة لجمود العمل العربي المشترك، وقد تمحورت في مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، الاتحاد المغاربي، اتفاقية أغادير الرباعية.

أولاً: مجلس التعاون الخليجي

يُعد مجلس التعاون الخليجي من أنجح التجمعات العربية الإقليمية الذي هدف إلى تحرير التجارة بين دول المجلس. وهو منظمة إقليمية عربية مكونة من ستة أعضاء (الإمارات، وال السعودية، والبحرين، والكويت، وقطر، وعمان)، تأسس بحلول عام ١٩٨١ في الدورة التأسيسية للمجلس الأعلى التي عقدت بدولة الإمارات، له مجموعة من الأهداف المعلنة المتعلقة في النواحي الاقتصادية. كما للمجلس العديد من المقومات التي ساعدت على قيامه كوحدة الدين والتراحم والتقارب الثقافي.

يغطي النفط ٩٥% من إيرادات المجلس ويمثل ٩٩% من صادراته، لكن حاولت الدول الأعضاء التوسيع من مصادر الدخل كتطوير القطاع الصناعي (محمود، ٢٠١٠: ١٤٣).

أما الهيكل التنظيمي فهو عبارة عن: (العساف، ٢٠١٠: ٣١٢).

المجلس الأعلى: هو السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي، ويكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء، وكل سنة يجتمع بدوره عادية، ويجوز عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أية دولة عضو، وتأييد عضو آخر.

المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء الخارجية للدول الأعضاء أو نوابهم، حيث تكون رئاسته للدولة التي تولّت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية وذلك بناءً على دعوة أيٍ من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهدامة بهدف تطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يهيأ المجلس لاجتماعات المجلس الأعلى. وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.

الأمانة العامة: تعني الجهاز المسؤول عن العمل الإداري، تكون الأمانة العامة من أمين عام يعين من قبل المجلس الأعلى.

ثانياً: مجلس التعاون العربي

تأسس مجلس التعاون العربي سنة ١٩٨٩ ، وكانت الدول الأعضاء كل من (الأردن، مصر، والعراق، واليمن) وكانت العضوية مفتوحة لباقي الدول العربية، شريطة أن تتفق عليها الدول الأعضاء (عiberat، ٢٠٠٢: ١١٢).

كانت أهداف المجلس كما يأتي:

١- تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية.

٢- تدعيم العمل العربي المشترك.

٣- زيادة مستويات التعاون بصورة تدريجية.

٤- تشجيع المزروعات المشتركة.

ثالثاً: اتحاد المغرب العربي

تأسس اتحاد المغرب العربي في عام ١٩٨٩ بمدينة مراكش، حيث يتكون من خمس دول عربية تعبر عن الجزء الغربي من الوطن العربي وهي : ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وモوريتانيا.

كانت فكرة اتحاد المغرب العربي قبل الاستقلال حيث تحددت في المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ ٢٨/٤/١٩٥٨. كانت هناك مقاييس نحو تحقيق تكامل لدول المغرب العربي بعد استقلالها، كتأسيس اللجنة الاستشارية للمغرب العربي التي كانت في عام ١٩٦٤ ، وذلك لنفعيل العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي.

يهدف اتحاد المغرب العربي إلى إزالة كافة العوائق الحدودية؛ أي بفتح الحدود بين الدول الأعضاء لحرية تنقل الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وانتهاج سياسة مشتركة في شتى المجالات (شكري، ٢٠٠٧: ١١).

* اتفاقية أغادير :

هي اتفاقية قامت بين أربع دول وهي الأردن، وتونس، ومصر والمغرب في عام ٢٠٠٤، وانطلقت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٦، وبدأ التنفيذ الفعلي لها في عام ٢٠٠٧.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من جهة، وبينها وبين الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، كما تهدف الاتفاقية إلى تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية بين الدول الأعضاء، والإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية المتبادلة بين دول الاتفاقية (العوض، ٢٠١١).

٤-٣-٧-٤ أثر التكتلات الاقتصادية على اقتصادات الدول العربية:

لا بد أن للتكتلات الاقتصادية أثراً على الاقتصاد في الوطن العربي، ويمكن عرضها كما يأتي:

١- تقييد نشاطات المصارف المملوكة لاقتصاديات الدول العربية الموجودة داخل التكتلات الاقتصادية الكبيرة (رميدي، ٢٠٠٦: ٧٧-٧٨).

٢- فرض مواصفات للسلع المصدرة إلى الدول العربية.

٣- تراجع حجم الصادرات العربية إلى دول التكتل، بسبب الحماية التي تفرضها تلك الدول على السلع التي تستوردها، خصوصاً أن الدول العربية تعمد على تصدير المواد الأولية والمواد الخام.

٤- انفتاح الأسواق من طرف دول التكتل الواحد.

يُعدُ التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية المشتركة، غير أن هناك قدراً من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك؛ من أجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية والاستفادة منها، ويظهر هذا بوجه خاص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشتركة. كما يتطلب تحقيق تكامل اقتصادي عربي على إزالة كافة الحاجز والعقبات، وتوافر عوامل مشتركة سواءً أكانت سياسية أم اجتماعية، وتنسيق سياسات الدول القائمة على هذا التكامل.

٤-٣-٧-٥ بناء مؤشر التكامل الاقتصادي:

إن مؤشر التكامل الاقتصادي المقترن ينطلق من ثلاثة متغيرات جزئية بالغة الأهمية وهي:

١- الاستثمارات العربية البينية (Inter- Arab investment): وهي مجموعة التدفقات المالية التي توظف في مشاريع استثمارية عربية، سواء كانت هذه المشاريع خاصة أو عامة، ضمن نطاق الوطن العربي الجغرافي، والتي يكون مصدرها مؤسسات عربية أو مواطنين عرب (عبدالحميد، ٢٠١٠).

٢- الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product): وهو قيمة السلع والخدمات النهائية لاقتصاد معين، باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة خلال فترة معينة، غالباً ما تكون سنة.

٣- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وهو مؤشر اقتصادي يقيس مستوى الرفاه الاجتماعي، ويسمى أيضاً معدل الدخل الفردي.

* تحليل المتغيرات المستخدمة في المؤشر

١- الاستثمارات العربية البينية.

لإقامة تكامل اقتصادي عربي لابد من الاهتمام بالقاعدة الإنتاجية التي تقوم على أساسها العلاقات التجارية بين الدول العربية، مما يؤدي إلى إمكانية توسيع التبادل التجاري بين الدول النامية. لذلك تعتبر الاستثمارات العربية البينية هي الدخل الرئيس لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

بين تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠١ أن حجم الاستثمارات العربية البينية وصلت إلى ٢٦٤ مليار دولار، وكان ذلك بسبب أحداث ١١ سبتمبر، مما أدى إلى تذبذبها وتسجيل حجم استثمار متذبذب.

أما في عام ٢٠٠٥ فقد حدثت طفرة لحجم الاستثمارات العربية البينية تعود إلى الزيادة الأساسية في الاستثمارات العربية القادمة من المملكة العربية السعودية التي تم استقطابها من مدينة عبد الله الاقتصادية، لكن سرعان ما تراجع حجم الاستثمارات العربية البينية في حلول عام ٢٠٠٦ إلى ١٧.٦٥ مليار دولار مقابل ٣٧.٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، ويرجع السبب الرئيس إلى عدم تكرار الزيادة في الاستثمارات البينية الواردة إلى السعودية، رغم الانخفاض لكنها زادت عن حجم الاستثمارات العربية البينية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤.

شهدت الدول العربية منذ نهاية ٢٠١٠ إلى أحداث ٢٠١١ سياسية استثنائية آدت إلى تغييرات في القيادات السياسية الحاكمة لدى أربع دول عربية، وقامت أيضاً حكومات جديدة وانتخابات نيابية لأكثر من ٨ دول عربية، كما قالت حركات شعبية، مما أدى ذلك إلى تراجع في حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٠ كما صدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

جدول رقم ٣ . حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١)

السنة	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
حجم الاستثمارات العربية البينية	٦.٨٢	١٢.٥	٢٢	٣٤	١٤٠٤	١٧.٦٥	٣٧.٢٦	٥.٩٥	٣.٨٤	٢.٩١	٢.٦٤

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠١٢). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.

٦-٧-٣-٢ أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية:

خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠١ يلاحظ تنامي حجم الاستثمارات العربية البينية، وكان ذلك لجملة من الأسباب الآتية: (عبدالحميد، ٢٠١٠).

١- التحسن الإداري: خلال الفترة تحسنت أساليب الترويج والتسويق وتطورت الإجراءات الإدارية التي تعمل على جذب الاستثمارات العربية البينية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات وما يحتاجه المستثمر من معلومات مصرفيّة وبنكية في البلد المضيف.

٢- استكمال برنامج التحول إلى الملكية الخاصة: التزام عدد كبير من الدول العربية لاستكمال برنامج الخصخصة، وإتاحة الفرصة أمام المواطنين العرب لشراء مشاريع يتم بيعها وتوريدها.

٣- إنشاء المدن الاقتصادية: كان أبرز مثال على ذلك هو إنشاء مدينة الملك عبد الله الصناعية في المملكة العربية السعودية؛ الأمر الذي حسن من حجم الاستثمارات العربية البينية.

جدول رقم ٤ . تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية والمرخص لها وفق القطر المضيـف (بالمليون دولار)

الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
السعودية	٦٥١.٤	٧١٦.٩	٢٧٩.٣	٩٥٨	٢٨٧٩٧	١٦٤٩	٦٣٨٨	١٢٧٥٨	١١٦٢٣	٥٦٢٤	----
السودان	٥٥٤.٩	٥٦٧.٧	٦١٠	٦٥٧	٢٤٥٥	٢٠٠٤	٣٣٣٩.٨	٤٨٠٦.٥	٤٠٣٨	٢٩٠٩.٨	----
مصر	٩٦.٥	١٠٠.٤	١٢٥.٥	٤١٨	٣٦٣	١٨٧٤.٦	٢٤٢٢	٢٤٢٢	١٧١١.٧	١٦٥٩.٩	١٠٥٢٦
لبنان	٢٢٥	٦٥٠	٨٥٠	١٠٥٠	١٧٧٩.٨	٢٢٦٦.٨	٣٣٤٨.٨	٢٦٦١	----	----	----
الجزائر	٣٥٠	٥٤.٦	٨٠.٤	٢٦٣.٣	٢٦٠.٦	-----	٤٧٦	٥٦٦	----	٧٢٩.١	٥٣٤٥.٨
الامارات	٢١	٢١٧.٥	٦٥٠.٢	٥٢٥	-----	٢١٣٦	-----	-----	٣٥٩.٧	٣٠١٩	----
المغرب	٣٩.٥	١٢.٧	٦٧٢.١	١١٢١.٤	١١٠٥.٤	٣٥٠.١	٨٣٢.٦	٨٤١.١	٧٠٨.٦	١٦١	----
سوريا	٤٣.٥	٤٦.٥	٤٢.٤	٤٢٧.٢	٩٥٥.٤	٢٢٥	٣٧٠	-----	١٥٣٩.٦	----	----
تونس	٦٩.١	٧٥	٦٧.٤	١٠٧.٣	١٥٣.٨	٢٣٦٣.٨	١٦٥.٦	٢١٣.٢	١٤٤.٦	١٦٥.٥	١٢٠.٩
الأردن	٢٧.٦	٢١	١٧.٦	٢٧	٢٩٩.٤	٩٥٩.٩	٨١٦.٥	٤٧٣.٢	٧٥٦.٣	٢٦٦.٤	٢٦٤.٩
عمان	-----	-----	-----	-----	٥٧٣.٣	٢٦٥٣.٣	-----	-----	-----	----	----
يمن	٦.٥	٦٨.٥	١٢٦.٤	٥٨.٨	٢٠٣.٩	٨٤٩.٦	٩٢	٣٩٢.٨	٦٥٢.٢	١٩١.٨	٣١.٥
ليبيا	٨٥	٨٢.٧	١٠٢.٦	٢٣.٦	٣٠٠.٣	٢٤٦.٤	٣٠٢.١	٣١.٦	٤٧.٥	١٩.٤	----
بحرين	٢١٧.٤	١٥٩.٦	١٩١.٧	٢٧٤.٦	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
قطر	٦٥.٥	٦٨.٥	١٠	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
جيبوتي	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	١٤٢.٦

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠١٢). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.

*** نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**

يُعدُّ معدل تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة التي تدل على مستوى الرفاه الاقتصادي في المجتمع.

تشير تقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع في عام ٢٠٠١، لكن بسبب النمو السكاني الذي يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج في عام ٢٠٠٢ في كل من (الإمارات، والسعودية، وموريتانيا).

أما بالنسبة لعام ٢٠٠٣ فقد تشير التقديرات أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع في الدول العربية كل، ما عدا مصر، ودولة الإمارات، نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول العربية بمعدل أكبر من معدل النمو السكاني فقد استمر متوسط نصيب الفرد من الناتج بالارتفاع في الدول العربية كافة.

وأصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع لعام ٢٠٠٥ وكان ذلك زيادة عوائد الصادرات النفطية. وارتفع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى تحسن دخل الفرد في جميع الدول العربية ما عدا البحرين.

بفضل الزيادة في عوائد الصادرات النفطية؛ فقد حققت الدول العربية كافة ارتفاعاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، أما في عام ٢٠٠٩ فقد تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية وهو أول تراجع منذ بداية الطفرة النفطية، وفي عام ٢٠١٠ شهد الوطن العربي تحسناً في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكان ذلك ملحوظاً في الدول المصدرة للنفط.

شهدت الدول العربية في عام ٢٠١١ تحسناً ملحوظاً في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء كل من (السودان، وسوريا، وليبيا، واليمن).

جدول رقم ٥. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (المتوسط السنوي بالدولار)

الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الأردن	١٧٠٤	١٧٤٤	١٧٤٤	١٨١٥	٢١٦٣	٢٣٢٢	٢٦١٤	٢٩٧١	٣٦٣٠	٤٣٣٠	٤٦٢٢
الإمارات	٢٠٦٠٢	٢٠٥٠٩	٢٠٥٠٩	٢١٩٧٧	٢٣٧٧١	٢٨١٧٧	٤١٠٣٢	٤٥٥٣٢	٤٤٥٣٨	٣٦٠١٧	٤٥٠١٠
البحرين	١١١١٣	١١٣٧٤	١١٣٧٤	١٣٩٢٩	١٥٦٢٦	١٨٤١٣	١٦٥١٢	١٧٧٥٤	٢١٦٦٨	١٦٩٥٠	١٧٤٦٤
تونس	٢٠٧٣	٢٢٦٧	٢٢٦٧	٢٩٤٦	٢٨٧٣	٣٣٩٨	٣٨١١	٤٣٤٩	٤١٧٤	٤١٩٨	٤٣٥٢
الجزائر	١٦٦١	١٦٦١	١٦٦١	١٩٢٤	٢٤١١	٣١٢٥	٣٥٠٣	٤٩٤٠	٤٩١٥	٣٩٥٩	٤٥١٨
جيبوتي	٨١٦	٨١٩	٨١٩	٨٣٩	٨٦٣	٨٩٣	٩٢٤	١٠٠٧	١١٣١	١١٢٦	١٢٠٢
السعودية	٨١٩٧	٨٠٥٣	٨٠٥٣	٩٤٦٠	١١١٢٢	١٣٤١٢	١٥٤١	١٥٨٦٨	١٩١٥٢	١٤٥٥٠	١٢٠٤٦
السودان	٣٩٤	٤٤٣	٤٤٣	٥٧٨	٦٥٥	٨٣١	١٢٥٣	١٥١٩	١٥٩٩	١٦٢٦	١٧٣٩
سوريا	١١٤٤	١١٨٠	١١٨٠	١٢١٧	١٣٠٧	١٥٤٢	١٧٨١	٢١٠٨	٢٥٠٥	٢٥٩٩	٢٨٥٠
سلطنة عمان	٨٣١٤	٧٩٣٣	٧٩٣٣	٩٢٦٣	١٠٩٦٤	١٢٢٤٩	١٤٢٨٢	١٥١٨٠	٢٠٩٠٦	١٤٥٣٣	١٨٥٠٤
قطر	٢٨١٤٠	٢٩٩٤٨	٢٩٩٤٨	٣٢١١٦	٤٢٦٧٦	٤٢٣٤٥	٥٨٠٠٣	٦٦٢٩٨	٧٦٤٥٩	٥٩٩٨٤	٧٥٦٨٧
الكويت	١٤٦٢٧	١٤٥٩٧	١٤٥٩٧	١٦٣٨٩	١٦٣٨٩	٢١٠٦٦	٢٣٥٤١	٢٣٢٧٣	٣٤٢٦٦	٤٣٩٤١	٣٤٦٨٥
لبنان	٤٣٩٩	٤٥٥٢	٤٥٥٢	٤٧١٤	٤٧١٤	٥١٠٨	٥٦٦٥	٥٧٢٩	٦٣٥٣	٧٤٦٦	٩٧٦١
ليبيا	٥٤٩٠	٥٤٩٠	٥٤٩٠	٣٤٢٥	٦٢٨٠	٨١١٣	٩٦٤٢	١١٨٦٠	٨٤٦٩	٩٥١٥	٤٦٦٩
مصر	١٤.٩	١٢٨٦	١٢٨٦	١٠٥٤	١١٤٣	١٢٧٤	١٥٥	١٧٧٠	٢١٦١	٢٤٤٥	٢٧٧٦
المغرب	١١٤٦	١٢٥٠	١٢٥٠	١٤٧٠	١٦٣٦	١٦٧٤	٢١٥٢	٢٤٣٩	٢٨٧٢	٢٨٦٣	٢٩٠٢
موريتانيا	٣٦٤	٣٣٤	٣٣٤	٣٨٠	٤٥١	٦٥٠	٨٨٤	٩٠٢	١١٥	٩٢٣	١٠٨٠
اليمن	٤٨١	٥٠٨	٥٠٨	٥٧٢	٦٢٠	٧٥٧	٧٥١	٧٢١	١٣٩٩	١٣٠٨	١٢٦٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقرير صندوق النقد العربي من ٢٠٠١ - ٢٠١٢.

* الناتج المحلي الإجمالي

رغم تباين الأداء الاقتصادي للدول العربية كل منها على حدة في عام ٢٠٠١؛ فإنها لم تسجل أي تراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يعكس جهود الدول العربية المصدرة للنفط، كما يعكس نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية خلال السنة.

أما في عام ٢٠٠٢ فقد تعرض عدد من الدول العربية إلى تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات الوطنية، لذلك اختلفت معدلات الناتج المحلي الإجمالي بالدولار عنها بالعملات الوطنية، وتشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية قد ارتفع مقارنة بعام ٢٠٠١ في كل من الأردن، والبحرين، والجزائر، وجيبوتي. أما باقي الدول العربية فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها.

تشير التقديرات في عام ٢٠٠٣ إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من العام السابق باستثناء مصر التي حافظت على نسبتها من النمو، ومع انخفاض بسيط للأردن وسوريا.

انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤، وذلك بسبب انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار.

بالنسبة لأداء الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ فقد ارتفع معدل نموه في كل من الإمارات، والبحرين، وال السعودية، والسودان، وسوريا، وعمان، ولibia، ومصر، وموريتانيا واليمن. أما في عام ٢٠٠٦ فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً طفيفاً، وفي عام ٢٠٠٧ انخفض أيضاً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نتيجة لارتفاع الضغوط التضخمية في الدول العربية وتأثير معدل النمو بتكلفة استيراد النفط والسلع الغذائية.

ارتفع معدل النمو في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٦٪ بالأسعار الثابتة، وانعكس ذلك إيجابياً على مستوى متوسط دخل المواطن العربي.

تراجع معدل النمو في ٢٠٠٩ من ٦٪ إلى ١.٨٪، لكن كان تأثير الأزمة لكل دولة عربية متبايناً حسب افتتاحها على الأسواق الخارجية، وحسب إجراءاتها المتخذة لمواجهة تلك الأزمة. وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام ٢٠١٠ من ٦٪ إلى ٥.٥٪ بسبب الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع عائدات صادرات النفط. كما شهدت بعض الدول العربية في عام ٢٠١١ تغيرات سياسية عدّة أدّت إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢.٤٪، وكان ذلك نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي والتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة.

جدول رقم ٦ . معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (النسبة المئوية)

الدولة	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
الأردن	٢.٦	٣.١	٢.٨	٥.٦	٥.٩	٦.٤	٥	٧.٥	٣.٣	٤.٨	٤.٢
الإمارات	٤.٢	١.٤	-٢	٧.٤	٧.٤	١٠.٢	٨.٢	٧.٣	٧	١.٩	٢
البحرين	٢.٢	٤.٥	٣.١	٦.١	٦.٦	٦.٥	٧.٨	٥.٦	٦.٨	٥.٢	٤.٨
تونس	-١.٥	٣.٨	٣.٢	٤.٦	٦.٣	٥.٢	٥	٦	٥.٣	١.٩	٥.٢
الجزائر	٢.٥	٣.٣	٢.١	٣	٤.٦	٥.١	٥.١	٧.٦	٦.٧	٤.١	٢
جيبوتي	٤.٥	٤.٥	٦.٤	٥.٨	٥.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٨	٣.٤	٢.٥	٢
السعودية	٧.١	٤.١	٠.١	٤.٤	٣.٥	٤.٣	٦.٦	٥.٢	٧.١	١.١	١.٥
السودان	٢.٧	٥.١	٤.٥	٧.٨	٩.٧	٩.٦	٨	٦.٤	٦.١	٦	٦.٧
سوريا	-٣.٤	٣.٢	٤	٥.٢	٦.٧	٥	٤.٦	١.٨	٢.٦	٤.٢	٠
سلطنة عمان	٥.٥	٤.٢	٣.٥	٦.٢	٦.٧	٦.٦	٣.٨	١.٢	٢.٢	١.٧	٥
قطر	١٤.١	١٦.٣	٨.٦	١٦.٤	١٤.٢	٧.١	٦.١	٨.٥	٠	٧.٣	٠
الكويت	٨.٢	٢	-٤.٨	٦.٣	٤.٦	٨	٣.٢	٦.٨	٠	-٠.٤	٠
لبنان	١.٥	٧.٥	٧	٦.٣	٤	٠	٠.٥	٣.٥	٣	٢	١.٣
ليبيا	-٦٠	٤.٣	-١.٤	٦.٢	٦.٨	٨.١	٥.٨	٤.٩	٤.٧	٢.٥	٠
مصر	١.٨	٥.١	٤.٧	٧.٢	٧.١	٦.٨	٤.٦	٤.٢	٣.١	٣.٣	٣.٣
المغرب	٥	٣.٧	٥	٥.٤	٢.٢	٨.١	١.٦	٤.٣	٥.٥	٣.٢	٦.٥
موريطانيا	٣.٦	٥.٢	-١.١	٥.١	٠.٩	١١.٩	٥.٤	٣	٤.٩	٣.٣	٤.٦
اليمن	١٧.٨	٨	٤.٧	٣.٩	٣.١	٣.٣	٤.٦	٣.٦	٤.٢	٣.٩	١.٧

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقرير صندوق النقد العربي من ٢٠٠١ - ٢٠١٢.

الفصل الثالث : الإطار العلمي للدراسة والنتائج والتوصيات

الفصل الثالث

الإطار العلمي للدراسة والنتائج والتوصيات

١-٣ المبحث الأول: منهجية الدراسة Methodology of the Study

المقدمة:

قامت الباحثة من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الذي يخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تناسب متطلبات الدراسة، ومن ثم بيان النتائج التي تم الوصول إليها والاستنتاجات والخروج بمتوصيات قد تقييد صاحب القرار.

١-١-٣ أسلوب الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل المفاهيم الأساسية للتجارة البينية العربية والتكامل الاقتصادي العربي، والمراحل التي قطعتها الدول العربية في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فقد استخدمت الباحثة بعض الأساليب الإحصائية لقياس أثر التجارة البينية العربية على التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١١).

٢-١-٣ متغيرات الدراسة

من أجل قياس أثر التجارة البينية العربية على التكامل الاقتصادي العربي وبالاستناد إلى دراسات سابقة قامت الباحثة باستخدام أسلوب تحليل البيانات المقطعيّة الذي يعرف بـ Panel Data باستخدام نموذج الأثر العشوائي Random Effect ونموذج الأثر الثابت Fixed Effect متضمناً ذلك أربعة متغيرات هي الواردات العربية البينية، والاستثمارات العربية البينية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المعروف أن الواردات العربية البينية هي نفسها الصادرات العربية البينية، مضاف إليها قيمة الشحن والتأمين، لذلك فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي لل الصادرات البينية. لكن عملياً هناك اختلافات إحصائية تنتهي عن اختلاف أساليب التسجيل، مما قد يؤدي إلى فرق بين أرقام الواردات وال الصادرات العربية البينية. على الرغم من هذه الاختلافات فقد حافظت الواردات العربية البينية على نسب مقاربة لل الصادرات العربية البينية.

لذلك استخدمت الباحثة الواردات العربية البينية كمؤشر لقياس التجارة العربية البينية، واستخدمت الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد والاستثمارات العربية البينية كمؤشر لقياس التكامل الاقتصادي العربي.

٣-١-٣ مصادر البيانات

- المصادر الثانوية: من خلال المراجع والدراسات السابقة والكتب والدوريات والموقع الإلكترونية والباحثين والأفراد المتخصصين، حيث تم الرجوع إلى تلك المصادر وذلك لتحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها وصياغة فرضياتها.

- المصادر الأولية (الرئيسية): اعتمدت الباحثة على البيانات المتوفرة من التقارير السنوية لصندوق النقد العربي والتقرير الاقتصادي العربي الموحد وتقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية في الفترة (٢٠٠١-٢٠١١)، وذلك بعرض تحقيق هدف الدراسة الرئيس وهو معرفة أثر التجارة العربية البينية على التكامل الاقتصادي العربي.

٤-١-٣ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الدول العربية التي تتكون من ١٨ دولة عربية وهي (الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسودانية، والسودان، سوريا، سلطنة عمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن).

٤-١-٣ أدوات الدراسة

تم استخدام اسلوب تحليل البيانات المقطعية الذي يعرف ب Panel Data باستخدام نموذج الأثر العشوائي Random Effect ونموذج الأثر الثابت Fixed Effect. كما تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربيات الصغرى (OLS) لتحليل الانحدار، وتم استخدام اختبار Breuch Pagan بهدف المفاضلة بين نتائج طريقة المربيات الصغرى (OLS) لتحليل الانحدار، ونتائج نموذج Random Effect، وقد تم استخدام اختبار Hausman Test بهدف المفاضلة بين اختبار الحد العشوائي (Random Effect) واختبار الحد الثابت (Fixed Effect). وذلك بالاعتماد على البيانات المنصورة في صندوق النقد العربي والتقرير الاقتصادي العربي الموحد وتقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية (٢٠٠١-٢٠١١).

٢-٣ المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يعرض هذا الفصل من الدراسة نتائج تقدير نموذج الدراسة العملي لقياس أثر التجارة العربية البينية على التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١)، والذي تم تقديره باستخدام أسلوب تحليل البيانات المقطعي والذى يعرف بـ Panel Data باستخدام نموذجي الأثر العشوائي Effect وتأثير الثابت Fixed Effect وبذلك يعد اختبار الفرضيات التي يقوم عليها عمليات التقدير للتأكد من أن بيانات الدراسة تتلاءم ونموذج الدراسة، ويمكن الحصول على تقديرات ذات كفاءة ودقة تمكّن من تفسيرها اقتصادياً وإحصائياً.

١-٢-٣ وصف متغيرات الدراسة

الجدول رقم (٧) والجدول رقم (٨) يبيان ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وعلاقة الارتباط فيما بينها خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٠١):

جدول رقم ٧. ملخص الإحصاءات الوصفية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
BET. IMP.	٢٤١٨.٥٩٢	٢٢٣٧.٠٠٤٢	١٠٤٧٢.٤	٤٠.٣
BET.INV.	١٣٥٨.٦١٤	٣١٩٥.٢٢٨	٢٨٧٩٧	.
PC GDP	١٠٧٨٢.٢٩	١٥٨٣٢.٢٩	٩٢٨٩٧	١٤.٩
GGDP	٤٠٣٣٠٣٠٣	٥.٥٤٢٥٢٥	١٧.٨	-٦٠

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (٧) يتبيّن لنا ما يأتي:

- **الواردات البينية (BET. IMP):** بلغ متوسط الواردات البينية (٢٤١٨.٥٩٢) وبانحراف معياري (٢٢٣٧.٠٠٤٢)، وقد تراوحت هذه النسبة بين (٤٠.٣) كحد أدنى و(١٠٤٧٢.٤) كحد أقصى، وهذا يشير إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في حجم الواردات البينية بين الدول العربية مجتمع الدراسة.

- **الاستثمارات البينية (BET.INV.):** بلغ متوسط الاستثمارات البينية (١٣٥٨.٦١٤) وبانحراف معياري (٣١٩٥.٢٢٨)، وقد تراوح هذا المعدل بين (٠) كحد أدنى و(٢٨٧٩٧) كحد أقصى، وهذا يشير إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في حجم الاستثمارات البينية بين الدول العربية عينة الدراسة.
- **نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PC GDP):** بلغ متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٠٧٨٢.٢٩) وبانحراف معياري يقارب (١٥٨٣٢.٢٩)، وقد تراوح هذا المعدل بين (١٤.٩) كحد أدنى و(٩٢٨٩٧) كحد أقصى، ويدل ذلك على تفاوت نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عينة الدراسة.
- **معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GGDP):** بلغ متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (٤.٣٣٠٣٠٣) وبانحراف معياري يقارب (٥.٥٤٢٥٢٥)، وقد تراوح هذا المعدل بين (-٦٠) كحد أدنى و(١٧.٨) كحد أقصى، ويدل ذلك على تفاوت معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عينة الدراسة.

جدول رقم ٨. علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

GGDP	PC GDP	BET.INV.	BET. IMP.	
			١	BET. IMP.
		١	.٠٥٩٦***	BET.INV.
	١	.٠١٩٧٤**	.٠٥٢٤٣***	PC GDP
١	.٠٠٨١٥	.٠٠٦٥٥	.٠١٠١٢	GGDP
*معنوية إحصائية عند (%)١٠		**معنوية إحصائية عند (%)٥	***معنوية إحصائية عند (%)١	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (٨) السابق يتبيّن لنا:

- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (١%) بين المتغير المستقل الواردات البينية (BET. IMP.) وبين متغيرات الدراسة التابعة والمتمثلة بكل من:

الاستثمارات البينية (BET.INV.)، ومتوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PC GDP).

- يوجد علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (5%) بين متغير الاستثمار البينية (BET.INV.) وبين ومتوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PC GDP).

٢-٢-٣ نتائج تحليل الانحدار

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام طريقة المربيعات الصغرى العادلة (OLS) لتحليل الانحدار، إلى جانب استخدام نموذجي Fixed Effect، Random Effect، وتم استخدام اختبار Breuch – Pagan بهدف المفاضلة بين نتائج طريقة المربيعات الصغرى (OLS) لتحليل الانحدار، ونتائج نموذج Random Effect، وقد تم استخدام اختبار Hausman Test بهدف المفاضلة بين اختبار الحد العشوائي (Random Effect) واختبار الحد الثابت (Fixed Effect)، بحيث أنه إذا كانت قيمة ($\alpha \leq 5\%$) يكون نموذج المربيعات الصغرى الاعتيادية (OLS) أفضل، أما إذا كانت قيمة قيمة ($\alpha \geq 5\%$) يكون نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model) أفضل. وكانت النتائج على النحو الآتي:

٢-٢-٣-١ نتائج الفرضية الأولى

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$) للواردات العربية البينية على الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١).

لاختبار هذه الفرضية فقد تم إجراء اختبار Breuch – Pagan لتجانس التباين، ومن ثم إجراء تحليل الانحدار، بحيث إذا كانت قيمة الاحتمالية غير دالة إحصائياً ($\alpha \leq 5\%$) فإن ذلك مؤشراً على تجانس البيانات، وبالعكس إذا كانت دالة إحصائياً ($\alpha \geq 5\%$) فإن ذلك مؤشراً على عدم تجانس التباين.

جدول رقم ٩. نتائج اختبار Breuch – Pagan لتجانس التباين

قيمة الاحتمالية	قيمة Chi ^٢
٠.٩١٤٨	٠.٠١

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (٩) السابق يتبيّن أن قيمة الاحتمالية قد بلغت (٠.٩١٤٨)، مما يدل على تجانس التباين في الدراسة، ودقة نتائج تحليل الانحدار الذي سيتم إجراؤه.

جدول رقم ١٠ . نتائج اختبار Breuch – Pagan للأثر العشوائي

قيمة الاحتمالية	قيمة Chi ^٢
٠.٠٠٠	١٠٥.٩٩

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (١٠) السابق يتبيّن بأن قيمة الاحتمالية قد بلغت (٠٠٠٠٠)، وعليه يتم رفض نتائج اختبار طريقة المربعات الصغرى العادلة (OLS) لتحليل الانحدار، وقبول نتائج نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model) أو قبول نتائج نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) بناءً على نتائج اختبار Hausman.

جدول رقم ١١ . نتائج اختبار Hausman

قيمة الاحتمالية	قيمة Chi ^٢
٠.١٦٠١	١.٩٧

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (١١) السابق يتبيّن لنا أن قيمة الاحتمالية لاختبار Hausman قد بلغت (٠.١٦٠١) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$)، وعليه تكون نتائج نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model) هي الأفضل.

جدول رقم ١٢ . نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model)

المتغير	قيمة (Sig.)	قيمة (β)

١.٤٣٩٠٤٤	.٠٠٠***	BET.INV.
-٤.٨٢٦٥٣٣	٠.٠٠٠	قيمة الثابت α
	٠.٤٢٤٥	R-Squared
	.٠٠٠***	قيمة (F) لاختبار α
*معنوية إحصائية عند (%)١٠	**معنوية إحصائية عند (%)٥	***معنوية إحصائية عند (%)١

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (١٢) السابق يتبيّن لنا ما يأتي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$) للتجارة البينية على الاستثمارات البينية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠.٠٠٠)، وهي دالة إحصائياً. وعليه يتم قبول الفرضية الأولى للدراسة.
- وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R-Squared) (الاستثمارات البينية)، هي فقط المستقل (التجارة البينية) من التغييرات الحاصلة في المتغير التابع (الاستثمارات البينية)، هي فقط (٤٢%)، وأن هناك ما نسبته (٥٨%) عوامل أخرى تؤثر على الاستثمارات البينية.

ونستطيع كتابة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$\text{BET.INV} = -4.826533 + 1.439044 \times \text{BET. IMP}$$

٢-٢-٣ نتائج الفرضية الثانية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$) للتجارة العربية البينية على متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١).

لاختبار هذه الفرضية فقد تم إجراء اختبار Breuch – Pagan لتجانس البيانات للتأكد من تجانسها، ومن ثم إجراء تحليل الانحدار، بحيث إذا كانت قيمة الاحتمالية غير دالة إحصائياً ($\alpha \leq 5\%$) فإن ذلك مؤشراً على تجانس البيانات، وبالعكس إذا كانت دالة إحصائياً ($\alpha \geq 5\%$) فإن ذلك مؤشراً على عدم تجانس البيانات.

جدول رقم ١٣ . نتائج اختبار Breuch – Pagan لتجانس التباين

قيمة الاحتمالية	قيمة Chi ^٢
٠.١٣٣٢	٤.٥٣

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (١٣) السابق يتبيّن بأن قيمة الاحتمالية قد بلغت (٠٠١٣٣٢)، مما يدل على تجانس بيانات الدراسة، ودقة نتائج تحليل الانحدار الذي سيتم إجراؤه.

جدول رقم ٤ . نتائج اختبار Breuch – Pagan للأثر العشوائي

قيمة الاحتمالية	قيمة Chi ^٢
٠٠٠٠	٧٥٨.٩٢

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (١٤) السابق يتبيّن أن قيمة الاحتمالية قد بلغت (٠٠٠٠٠)، وعليه يتم رفض نتائج اختبار طريقة المربيعات الصغرى (OLS) لتحليل الانحدار، وقبول نتائج نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model) أو قبول نتائج نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) بناءً على نتائج اختبار Hausman.

جدول رقم ٥ . نتائج اختبار Hausman

قيمة الاحتمالية	قيمة Chi ^٢
٠.٥٩٤١	٠.٢٨

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (١٥) السابق يتبيّن لنا أن قيمة الاحتمالية لاختبار Hausman قد بلغت (٠٠٥٩٤١) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$)، وعليه تكون نتائج نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model) هي الأفضل.

جدول رقم ٦ . نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model)

المتغير	قيمة (Sig.)	قيمة (β)
PC GDP***	٠.٥٣٢٩٩٩
قيمة الثابت α	٠.٠٠٠	٤.٦٨٥١٣٦
R-Squared	٠.٣٦٧١	

.....***	قيمة (α) لاختبار F
*معنوية إحصائية عند (%)٥٠	**معنوية إحصائية عند (%)١٠

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (١٦) السابق يتبين لنا ما يأتي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$) للتجارة البينية على متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠٠٠٠)، وهي دالة إحصائية. وعليه يتم قبول الفرضية الثانية للدراسة.

- وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R-Squared) حوالي (٣٧%)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (التجارة البينية) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، هي فقط (٣٧%)، وأن هناك ما نسبته (٦٣%) عوامل أخرى تؤثر على متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ونستطيع كتابة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$PC\ GDP = 4.685136 + 0.5032999 \times BET. IMP$$

٣-٢-٢-٣ نتائج الفرضية الثالثة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 5\%$) للتجارة البينية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١).

لاختبار هذه الفرضية فقد تم إجراء اختبار Breuch – Pagan لتجانس البيانات للتأكد من تجانسها، ومن ثم إجراء تحليل الانحدار، بحيث إذا كانت قيمة الاحتمالية غير دالة إحصائية ($\alpha \leq 5\%$) فإن ذلك مؤشراً على تجانس البيانات، وبالعكس إذا كانت دالة إحصائية ($\alpha \geq 5\%$) فإن ذلك مؤشراً على عدم تجانس البيانات.

جدول رقم ١٧ . نتائج اختبار Breuch – Pagan لتجانس التباين

قيمة الاحتمالية	قيمة Chi ^٢
٠.٢٥٨٤	١.٢٨

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (١٧) السابق يتبيّن بأنّ قيمة الاحتمالية قد بلغت (٠٠٢٥٨٤)، مما يدل على تجانس بيانات الدراسة، ودقة نتائج تحليل الانحدار الذي سيتم إجراؤه

جدول رقم ١٨ . نتائج اختبار Breuch – Pagan للأثر العشوائي

قيمة الاحتمالية	قيمة Chi ^٢
٠٠١٤٤٠	١.١٣

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (١٨) السابق يتبيّن أنّ قيمة الاحتمالية قد بلغت (٠٠١٤٤٠)، وعليه يتم قبول نتائج اختبار طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتحليل الانحدار، ورفض نتائج نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model)، ونتائج نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model).

جدول رقم ١٩ . نتائج اختبار تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

المتغير	قيمة (F)	قيمة (Sig.)	قيمة (β)
GGDP	٠٠١٥٦	٠٠٤٦٢٤٦١٩	
قيمة الثابت α	٠٠٦٩٥	٠٠٩٤٥٢٣٥٩	
R-Squared	٠٠٠٠٥٢		
قيمة (α) لاختبار F	٠٠١٥٦		
**معنوية إحصائية عند (%)١٠	(%)١٠	*معنوية إحصائية عند (%)٥	(%)٥

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (١٩) السابق يتبيّن لنا ما يأتي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq ٥\%$) للواردات البينية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠٠١٥٦)، وهي غير داللة إحصائياً. عليه يتم رفض الفرضية الثالثة للدراسة.

- وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R-Squared) حوالي (٠٠٠٥)، بمعنى أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (الواردات البينية) من التغييرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي)، هي فقط (٠٠٠٥)، وأن هناك ما نسبته (٩٩.٩٩٥٪) عوامل أخرى تؤثر على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ونستطيع كتابة معادلة الانحدار على النحو التالي: $GGDP = 0.9452359 + 0.4624619 \cdot X$

BET. IMP \times

٣-٣ النتائج والتوصيات

١-٣-٣ نتائج اختبار الفرضيات:

أ. الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للواردات العربية البينية على الاستثمارات العربية البينية.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 5\%$) للواردات العربية البينية على الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠٠٠٠)، وهي دالة إحصائياً. وعليه يتم قبول الفرضية الأولى للدراسة.

ب. الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للواردات العربية البينية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 5\%$) للواردات العربية البينية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠٠٠٠)، وهي دالة إحصائياً. وعليه يتم قبول الفرضية الثانية للدراسة.

ج. الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للواردات العربية البينية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 5\%$) للواردات العربية البينية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠١)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠٠١٥٦)، وهي غير دالة إحصائياً. وعليه يتم رفض الفرضية الثالثة للدراسة.

٣-٢-٣ الاستنتاجات:

- ١- تتشابه هياكل الإنتاج في الدول العربية وهي (المواد الخام والوقود المعدني والأغذية والمشروبات والسلع غير المصنعة) وذلك ما يسبب الضعف في التجارة البينية العربية بسبب تشابه الصادرات ، كما يؤدي تشابه السلع لخلق جو من المنافسة أكثر من الجو التكاملـي.
- ٢- يتطلب تحقيق التكامل بين الدول العربية لرؤية مستقبلية قومية واستراتيجية عربية صحيحة كافية لتحقيقه، والاستفادة من جميع محاولات التكامل بما فيها من إخفاقات يمكن التغلب عليها ومواجهتها، والتركيز على الإيجابيات سواء كانت على المستوى الفردي أو الثنائي أو الإقليمي.
- ٣- يُعدُّ موضوع التكامل الاقتصادي من التحديات التي تواجهها الأمة العربية بسبب اختلاف السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، لطالما يتطلب التكامل الاقتصادي تشابه في الأنظمة الاقتصادية، كما يتطلب إرادة سياسية لأن قرار التكامل والاندماج يرجع إلى قرار سياسي بالدرجة الأولى الأمر الذي يجعل من الصعب تطبيقه، خاصة وأن معظم الشعوب العربية ليس لها رأي في تحقيق مثل هذا النوع من التعاون.
- ٤- تختلف تجارب التكتلات الاقتصادية حول العالم من خلال طبيعتها ودرجة تكامـلها، فلا نستطيع أخذ تكـلـل اقتصادي كنموذج يحتذى به بسبب اختلاف الظروف المحلية.
- ٥- ان الدافع الرئيس من التكامل الاقتصادي العربي هو صغر حجم السوق المحلي وعدم قدرته على استيعاب كميات السلع التي تتجهـا المشاريع، فهذه السلع ان لم تجد سوقا خارجـية لتصريفها سيكون مصيرها التكدس مما ينتج عنها خسائر كبيرة.
- ٦- يعد التكامل الاقتصادي جـزءـا من التنمية الاقتصادية بما يقدمـه من قدرة على تخفيض نفقة الإنتاج، كما انه يحد من عملية التمويل الخارجي عن طريق استخدام فائض المدخرات لدى الدول الأعضاء.
- ٧- تتأثر التجارة البينية إلى مدى كبير بوجود الحواجز الجمركـية التي تعيق من تدفق السلع بينـها، و هذه الحواجز ليست فقط عبارة عن تعرفـات جمركـية. بل تمثل أيضا في القيود على الصادرـات، والمواصفـات الفنية، وإعـانـات التصـدير، والمعايير الصحية.

٣-٣ التوصيات:

١- تنويع قاعدة الاقتصاد العربي عن طريق التشكيل من الإنتاج للحد من تشابه الهياكل الإنتاجية، والاستفادة من موضوع الميزة النسبية لكل بلد عربي بحيث أن تحدد كل دولة المزايا النسبية التي تمتلكها والتي تجعلها قادرة على مشاركة الدول العربية الأخرى بهدف تبادل المنفعة.

وهنا نعني بالميزة النسبية مدى تتمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء كانت بشرية أو مادية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها ومدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها.

٢- يجب وجود بعد ديمقراطي للقرارات السياسية العربية في مجال العمل العربي المشترك. وسن التشريعات الأمنية فيما يخص التكامل، والعمل على تكافف الأجهزة الإعلامية لتوعية الشعوب العربية بأهمية التكامل الاقتصادي العربي والفوائد التي يعود بها.

٣- عدم إهمال العوامل التي تحدد العلاقة بين الدول المتقدمة ودول الوطن العربي التي تعتبر أساس بناء التكامل. والاستفادة من التجارب التكاملية في الدول الصناعية.

٤- من الضروري تشجيع الاستثمارات العربية البينية وتهيئة مناخ استثماري يعمل على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، وإعطاء الأهمية لقطاع الزراعة بما يراعى فيه إمكانية الدول العربية، وخلق سوق تأمين عربية مشتركة ووضع نظام تأمين على الاستثمارات البينية العربية.

٥- تطوير شبكات النقل بين الدول العربية من خلال الاهتمام بالبنية التحتية في الوطن العربي والنظر في قواعد ربط الشبكات الفنية، والاهتمام بالنقل البري والبحري والجوي لتسهيل انتقال حركة البضائع وخفض تكاليف التجارة البينية وتسهيل الترابط فيما بينها ولتقليل تركز التجارة البينية بين الدول المجاورة.

٦- إعطاء الأولوية للخبرات العلمية العربية والتحسين من نوعية التدريب والعمل، وتوفير بيئة مناسبة للإبداع والابتكار، مما يؤدي إلى تقليص حجم التبعية الاقتصادية بما فيها التبعية التكنولوجية.

٧- استخدام نموذج اقتصادي عربي لخلق تجربة اقتصادية والكشف عن أدوات التكامل، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية ومحاولة الوصول إلى نقطة مشتركة بين الدول العربية مما يجعل الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي شيء ممكن.

٨- التشعب في صلاحيات جامعة الدول العربية، والدخول في التكتلات الإقليمية لتحقيق أكبر منفعة ممكنة ولتحفيظ عقبات التجارة الدولية ومواجهة التحديات الاقتصادية التي سوف يشهدها الاقتصاد العالمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

أبو العلا، يسرى محمد (٢٠٠٨). مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية والاقتصادية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

أبو حرب، عثمان (٢٠٠٨). الاقتصاد الدولي، عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

أبو ستيت، فؤاد (٢٠٠٧). التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، سلسلة كتاب الاهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، (٢٣٢)، ١١٤.

أبو شراة، علي عبد الفتاح (٢٠١٠). الاقتصاد الدولي، النظريات والسياسات، (ط٢).

الإمام، محمد محمود (٢٠٠٠). التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: معهد البحث والدراسات العربية.

القداحي، هاشم محمود (٢٠٠٩). العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية.

بجاويبة، سهام (٢٠٠٥). الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. مجلة الباحث، (٤).

بو ثّجة، عبدالناصر وبورحمة، ميلود (٢٠١٠). التجارة البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الأداء والمعوقات خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠، منتدى البحوث الاقتصادية، الجزائر، (٣٨).

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠ - ٢٠١٢.

الجوزي، جملة (٢٠٠٨). التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، (٥)، ٢٦.

خداكرم، فوزية (٢٠٠٣). التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية. مجلة العلوم السياسية، (٤٣)، ١٧١-١٨٨.

خساونة، أحمد (٢٠٠٥). مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

خلف، فليح حسن (٢٠٠١). العلاقات الاقتصادية الدولية، عمان: مؤسسة الوراق للنشر.

داودي، الطيب (٢٠٠٧). أثر تحليل البيئة الخارجية والداخلية في صياغة الاستراتيجية. مجلة الباحث، (٥)، ٣٩-٤٤.

رحمة، بوصيبح صالح (٢٠١١). التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

رزيق، كمال (٢٠٠٥). منطقة التجارة الحرة العربية حلم أم واقع، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية، سطيف، ١، ٥/٤.

رميدي، عبد الوهاب (٢٠٠٦). العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي "سياسات التمويل وأثارها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-", بسكرة ٢١/٢٠ نوفمبر.

روابح، عبد الرحمن (٢٠١٣). حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة. رسالة ماجстير، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية.

الزيود، عيد علي والسواعي، خالد محمد والزعبي، بشير خليفة (٢٠٠٤). تجارة الأردن الбинية مع الدول العربية، مؤتمر التجارة العربية الбинية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية/ عمان-المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠-٢٢/٩.

سليمان، أحمد (٢٠٠٣). اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. مجلة جامعة دمشق، (١).

سليمان، بلعور (٢٠٠٨). التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة. مجلة الباحث، (٦)، جامعة ورقلة.

السيريتي، السيد محمد والفيل، أسامة احمد (٢٠٠٩). الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤيا.

شكري، محمد (٢٠٠٧). تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرف العربي السنوي، قطر، ٨/٧ نوفمبر، ١١.

صندوق النقد العربي (أيلول ٢٠٠٦). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التعاون الاقتصادي العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الآفاق والتحديات.

صندوق النقد العربي ٢٠١٢-٢٠٠٠. تقرير.

عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٣). النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، بعد أحداث ١١ سبتمبر، القاهرة: مجموعة النيل العربية.

- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٦). *اقتصاديات المشاركة الدولية*، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الحميد، بوخاري (٢٠١٠). الاستثمارات العربية البينية الواقع والآفاق. *مجلة الباحث*، (٧)، جامعة ورقلة.
- عبد العزيز، محمد والبقي، محمد علي (٢٠٠٣). التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، مصر: سياساتها، الدار الجامعية.
- عييرات، مقدم (٢٠٠٢). *التكامل الاقتصادي العربي وتحدياً منظمة التجارة العالمية*. أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر.
- عريقات، حربى موسى (٢٠٠٧). مناخ الاستثمار في الوطن العربي: الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية "حو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية"، ٤-٥/٧/٢٠٠٧، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.
- العساف، احمد عارف (٢٠١٠). *اقتصاديات الوطن العربي*، (ط١)، عمان، الأردن: دار الميسرة للنشر.
- عطية، محمد عبد القادر (٢٠٠٣). *اتجاهات حديثة في التنمية*، مصر: الدار الجامعية.
- العفوري، عبد القادر (٢٠٠٠). *العلمة والجات، التحديات والفرص*، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- العفوري، عبد الوهاب (٢٠٠٤). منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان المملكة الهاشمية ٢٠٢٢/٢٠ سبتمبر، ٢٧٢.
- عوض الله، زينب حسن (د.ت)، *مبادئ علم الاقتصاد*، بيروت، لبنان: الدار الجامعية.
- العوض، رشا مصطفى (٢٠١١). *اتفاقية أغادير نحو بيئة أعمال أفضل*.
- عوض، فايزة أحمد (٢٠١٠). الاستثمارات العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. *مجلة البحث الاجتماعية*، (٥).
- عوض، طالب وباكير، عامر (٢٠٠٨). *التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية*، الجامعة الأردنية، قسم اقتصاد الأعمال.
- العويسيات، جمال الدين (٢٠٠٠). *العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية*، الجزائر: دار هومة.
- لطيبة، لبعـل (٢٠١٠). المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية ٢٠٠٠-٢٠١٠. *مجلة البحث الاجتماعي*، ٣٠(٦).

فطيمية، لبعـل (٢٠١٢). **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية**. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، سبكرة.

القزويني، علي (٢٠٠٤). **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، (ط١)، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

كبير، سمـة (٢٠٠٨). **أداء التجارة الخارجية العربية والبيـنية ٢٠٠٤-٢٠٠٠**. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، (٥).

كساب، علي ورانوال، محمد (٢٠٠٤). **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، (١)، ١٤.

لطفي، علي (٢٠٠٨). **طاقة وتنمية في الدول العربية**، جمهورية مصر العربية.

لطفي، علي (٢٠٠٩). **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، مصر: منظمة العربية للتنمية.

مؤتمر التنمية والتكمـل الاقتصادي في العالم الإسلامي، القاهرة، ٢٨-٢٩ أبريل ٢٠١٠ .
المؤسـسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠١٢)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٠ - ٢٠١٢ .

الماقوري، علي محمد رمضان (١٩٩٥). **التبـيعـة الاقتصادية والتجـارة العربية البـينـية**: دراسـة تحلـيلـية لأنـماـط التجـارة الـخارـجيـة العربـية لـفترـة ١٩٨٥-١٩٧٠ ، الأردن: الجـامعة الأرـدنـية.
محمد، صـفـوت قـابـل (٢٠٠٩). **منظـمة التجـارة العـالـمـيـة وتحـريـر التجـارة الدـولـيـة**، الإـسكنـدرـيـة: الدـار الجـامـعـيـة.

محمد، محمود يـونـس وـنجـا، علي عبدـالـوهـاب (٢٠٠٩). **اـقـتصـادـيات دـولـيـة**، مصر: دـار الجـامـعـة.

مـحـمـود، سـكـيـنة (٢٠٠٩). **مـدخل لـعلم الـاقتـصاد**، الجزـائر: دـار المـحمدـيـة العـامـة.

مـحـمـود، ولـدـ محمد عـيسـى مـحـمـد (٢٠١٠). **مـكانـة وأـهمـيـة التـكـثـل الـاـقـتصـادي لـمـجـلـس التـعاـون لـدول الـخـليـج العـربـيـة**. مجلـة الـبـاحـث، جـامـعـة وـرقـلة، (٨)، ١٤٣ .

مرـاد، حـيدـر (٢٠٠٤). بـحـوث وأـورـاق العمل، مؤـتمر التجـارة العربية البـينـية والتـكـتمـل الـاـقـتصـادي، الجـامـعـة الأـرـدنـية، عـمـان، المـملـكة الأـرـدنـية الـهاـشـمـيـة، ٢٠-٢٢ سـبـتمـبر (أـيلـول)، ٦٤٢، ٢ .

مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا (٢٠٠٥). الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية (المغرب)، "الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا"، الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ١٣-١٥ أبريل ٢٠٠٥. متاح: www.UNECA-NA.org

الملتقى العلمي الدولي الثاني (٢٠٠٥). إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، نوفمبر.

نذير، غانية (٢٠٠٨). دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

نور الدين، دلال (٢٠٠٦). رؤوس الأموال العربية كأداة للتكميل الاقتصادي العربي. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

هادف، حزيرة (٢٠١٣). التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلاً. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (٤)، ٢٠.

هيكل، شريف ماهر (٢٠٠٧). دور وأهمية النقل في تكوين أواصر الاتحاد العربي، مكتبة الحرية.
يوسف، طارق (٢٠٠٥). دور العولمة المهاجرة المتغير في التكامل الاقتصادي العربي، ندوة معهد السياسات الاقتصادية لصندوق النقد العربي، بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بينها تحت عنوان "التكامل الاقتصادي العربي الآفاق والتحديات"، أبو ظبي، ٢٣-٢٤ فبراير، ١٦٤.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Amin, Samir (١٩٨٢). **The Arab economy today**, London: Zed Press.

Balassa, Bella (١٩٦١). **The theory of economic integration**, Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc.

Elagraa, Mutasim, Taghdishi, Sahar and Elkhafif, Mohamaoud A.T. (٢٠١٢). **Economic and trade polices in the Arab World**, Routledge.

Fawzy, Samiha (٢٠٠٢). **The economic of politics of Arab economic integration**, Egyptian Center for Economic Studies.

Fischer, Stanley (١٩٩٣). **Prospect for regional integration in the middle east, in new dimensions in regional integration**, edited by Jaime de Melo and Arvind Panagaiya, Cambridge: Cambridge University Press.

Guecioueur, Adda (١٩٨٤). **The problem of Arab economic development of integration**, Boulder, Co. Westview Press.

Hoekman, Bernard and Galal, Ahmed (٢٠٠٣). **Arab economic integration between hope and reality**, Brookings Institution Press.

Jovanovic, Meroslav N. and Lipsey, Richard G.N. (١٩٩٨). **International economic integration " limits and prospects"**, (٢nd ed.). London: Routledge.

Machlup, F. (١٩٧٧). **A history of thought on Economic Integration**, London: Macmillan.

Mehanna, Rock-Antoine (٢٠٠٤). **A Quantitative analysis of middle east trade**, Watburg College.

Morws, Noland and Pack, Howard (٢٠٠٥). **The Arab economic in changing world**, Perteroon Institute For International Economic, Washington.

Saidi, Nasser (٢٠٠٣), Arab economic integration, an a wakening to remove barriers to prosperity, economic research forum, **Working Paper**, No ٣٢٢. Online: <http://www.erf.org>

Tabor, Steven & Rouis, Mustafa (٢٠١٢). **Regional economic integration in the middle east and north Africa: beyond trade reform**, World Bank Publications.

United Nation (١٩٩٩). Arab economic integration efforts: a critical assessment, **Economic of social commission for western Asia**.